

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان

حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة معلومات محاسبية

دراسة حالة شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة

تحت إشراف الدكتور:

بيصار عبد الحكيم

من إعداد:

➤ شيخ زخروفة

➤ فرادي خديجة

السنة الجامعية: 2022/2021



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إِنْ أُرِيدُ إِلَّا

الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ

عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

" وإذ تأذن من شكرتم لأزيدكم"

الآية رقم: (07) سورة ابراهيم

أتقدم بخالص الشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الاحترام و التقدير لمن غمرني بالفضل

واختصني بالنصح وتفضل علي بقبول الإشراف على رسالة الماجستير

أستاذي ومعلمي الفاضل الأستاذ "بيصار عبد الحكيم"

الذي سهل لي طريق العمل ولم يبخل عليا بنصائحه القيمة،

فوجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح

ومنحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهدا

ولم يبخل عليا من وقته الثمين أبقاه الله ذخرا لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه

بما قسم له كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم علوم المالية والمحاسبة

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات }

"لم يبق للأخرين ما يقدمونه لي فإن والدي قد فعل كل شيء "

إلى سندي وملجئي الآمن... داعمي ومشجعي الدائم..

حين ينادوني بإسمه أسعد وأزدهي.. بأني أبنته وثمرته..

من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه

إليك والدي العزيز

"إذا رزقت بفرحة فابدأ بها مع أمك "

رفيقتي وأماني.. بطلتي ومعلمتي الأولى ..

من علمتني معنى الحنان والعطاء.. معنى الصبر والقوة والحب..

من كان دعاؤها ورضاها بوصلتي في المسير..

إليك والدي العزيزة

خولة رفيقة دربي أتمنى ان اراها افضل مني ..

التوأم خلود وبدر الدين عزوتي وسندي في الحياة..

مروة قطعة من قلبي تكبر أمام عيني ..

إلى أخوتي الأعزاء

فرادي خديجة

إِهْدَاء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما

إلى من ترعرت معهم ونما عضمي بينهم أخواتي وأخوتي

إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب زوجي العزيز

وإلى قرة عيني الغالي إبنني "قصي"

إلى زوجة أخي وكل الأهل والأقارب من قريب وبعيد

إلى من أثار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم من أستاذتي الكرام

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل خديجة

إلى كل من هو في ذاكرتي وليس في مذكرتي

زخروفة شيخ

قائمة المحتويات:

الصفحة	المحتويات
-	شكر وعرافان
-	إهداء
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الأشكال
-	فهرس الجداول
أ - د	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
08	المطلب الأول: مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات
11	المطلب الثاني: التطور التاريخي لحوكمة الشركات
12	المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات
16	المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات
19	المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.
19	المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية
20	المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية
21	المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية
25	المطلب الرابع: تحقيق جودة المعلومات المحاسبية
32	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة ميدانية "شركة مطاحن الحضنة"
34	تمهيد:
35	المبحث الأول : لمحة عن شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة
35	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف.

36	المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة لشركة "مطاحن الحضنة" بالمسيلة.
42	المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة "مطاحن الحضنة" ومساهمتها في تحقيق معلومات ذات جودة.
42	المطلب الأول: تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بشركة "مطاحن الحضنة"
44	المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية
45	المطلب الثالث: تقييم مستوى جودة المعلومات المالية والمحاسبية في شركة "مطاحن الحضنة" في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.
56	خلاصة
58	خاتمة
62	قائمة المراجع
66	الملاحق
-	ملخص الدراسة

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
37	قدرة تخزين المادة الأولية لمطاحن الحنونة	01

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل وتفسير محتويات القوائم المالية (من اعداد الطالبتين)	26
02	الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة.	38

مقدمة

مقدمة:

يتعاطم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة في المجتمع - سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في الشركات من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في الشركات يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح، إذ أن أي تضمين في المعلومات الواردة في القوائم من شأنه أن تفقدها مصداقيتها والذي ينعكس مباشرة على قرار الاستثمار باعتباره من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن انهيار العديد من الاقتصاديات راجع إلى عدم الامتثال إلى المبادئ المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات والبيانات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد تعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومة المحاسبية وبالتالي فقدان أهم عنصر يميزها ألا وهو جودتها، لذا زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا المفهوم والحث على تعميم تطبيقه في مختلف الوحدات الاقتصادية.

تزايد الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في الجزائر نظراً لانتهاجها السياسة التحرير المالي والانفتاح على القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي بدأ العمل به سنة 2010 ، وسبقه وضع ميثاق الحكم الراشد الشركات في الجزائر سنة 2007 من أجل إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير من خلال ما تتضمنه الحوكمة من مبادئ أساسية أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يسمح بتوفير معلومات فعالة وملبية لجميع حاجات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية.

أولاً: إشكالية الدراسة.

على ضوء ما سبق يتبين أهمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات لتفادي التلاعب المالي والمحاسبي ولما له من أثر على مصداقية وجودة المعلومة المحاسبية ولذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

📌 ما هو الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مفهوم حوكمة الشركات وفيما تتمثل أهميتها والياتها؟
- ✓ ما العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية وجودتها؟
- ✓ كيف يمكن لحوكمة الشركات تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مصداقيتها؟
- ✓ ما هو واقع حوكمة الشركات بشركة مطاحن الحضنة بالمسيلة؟ وإلى مدى يمكن أن تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

- ✓ تتمثل حوكمة الشركات في النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها من أجل تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بها ولها أهمية اقتصادية وأخرى قانونية.
- ✓ هناك علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية ومستوى جودتها،
- ✓ مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية من خلال الياتها.
- ✓ تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشركة مطاحن الحضنة بالمسيلة يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية وشفافية.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

✓ إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة. وتحديد مبادئ حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها.

✓ التعرف على واقع حوكمة الشركات ببعض الشركات الجزائرية ومحافظي الحسابات ومدى التزامهم بمبادئ حوكمة الشركات.

رابعاً: أهمية البحث.

تأتي أهمية البحث من التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلومة المحاسبية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة وذوو الحقوق في الشركة وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

خامساً: منهج الدراسة.

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضيح آلية عمل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية اعتمدنا المنهجين العلميين كالتالي:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية.

وكذلك في الجانب التطبيقي من خلال دراسة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على بعض الشركات الاقتصادية منها 6 شركات تابعة للقطاع الخاص و3 شركات أخرى تابعة للقطاع العام إضافة إلى بعض محافظي الحسابات على مستوى مدينة المسيلة عن طريق جمع المعلومات والبيانات باستخدام استمارة الاستبيان وتحليل نتائجها.

سادساً: مبررات اختيار الموضوع.

من أهم مبررات اختيارنا لهذا الموضوع ما يلي:

✓ الاهتمام الشخصي للموضوع باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الاقتصاد.

✓ الدور الإيجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المتمثل في دعم القدرات التنافسية

للمؤسسات والشركات الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

سابعاً: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: مذكرة ماجستير من إعداد زلاسي رياض بعنوان "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية" جامعة ورقلة، 2011-2012 ، دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، حيث توصل الباحث إلى:

- العمل على إيجاد دليل لحوكمة المؤسسات الجزائرية المدرجة بالبورصة، وإصدار قانون يلزم تلك المؤسسات بالتقيد به.

- العمل على إيجاد مناخ سياسي وقانوني مستقر، وهذا يعمل على اجتذاب رؤوس الأموال الداخلية الخارجية.

- العمل على إيجاد بنوك ومؤسسات مالية جيدة ومتطورة تتناسب والمعاملات المالية الحديثة.

الدراسة الثانية: أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه من إعداد عبد القادر عيادي بعنوان "جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية" جامعة الشلف، 2013-2014 ، دراسة حالة الجزائر حيث توصل الباحث إلى:

- ضرورة توفر مجموعة من الآليات الرقابية التي تضمن تطبيقاً سليماً لحوكمة الشركات.

- العمل على إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

الدراسة الثالثة: أطروحة الدكتوراه من إعداد العبادي دلال بعنوان "حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية" دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، جامعة بسكرة، 2015/2016 ، والتي توصلت الباحثة إلى:

- العمل على تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومة ويسهل لمستخدميها من معرفة الحالة العامة للشركة بطريقة سهلة وسريعة.

- محاولة إثبات أن زيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي ينتج من تفعيل حوكمة الشركات.

- إن تحقيق التكامل بين آليات الحوكمة الداخلية والخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى الثقة والمصداقية في المعلومة المحاسبية.

الدراسة الرابعة: أطروحة دكتوراه من إعداد عبد الباسط مباح بعنوان "أثر جودة المعلومات المحاسبية للكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات" دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية جامعة مسيلة، 2017-2018 ، حيث توصل إلى:

- العمل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كأداة تسهيل عملية الكشف عن مختلف مظاهر الفساد المالي.

- العمل على مساهمة حوكمة الشركات في وضع إطار عام يسهل من خلاله إلى تبني المعايير الشفافية الدولية.

- مساهمة الرقابة الداخلية في كشف ومنع حدوث بعض مظاهر الفساد المالي بالمؤسسة الاقتصادية.

ثامنا: هيكل الدراسة.

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، على النحو التالي:

✓ مقدمة: تم فيها طرح إشكالية البحث.

✓ في الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية عبر ثلاثة مباحث، حيث كان المبحث الأول تحت عنوان: ماهية حوكمة الشركات الذي تطرقنا فيه لتعريف حوكمة الشركات وأهم مبادئها وكذا أهدافها وأهميتها، أما المبحث الثاني الموسوم بجودة المعلومات المحاسبية فتطرقنا إلى المعلومة المحاسبية من تعريف وخصائص وأنواع وإلى جودة المعلومات المحاسبية، وفي الأخير المبحث الثالث: حوكمة الشركات وجودة المعلومة المحاسبية، تطرقنا فيه لدور حوكمة الشركات وانعكاسات تطبيقاتها والتحقق الفعلي لجودة المعلومات المحاسبية.

✓ أما الفصل الثاني: فقد قمنا من خلاله بتحديد الإطار المنهجي للدراسة كما قمنا كذلك بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة وتحديد مدى توافق بين المعارف النظرية والممارسة الميدانية.

✓ خاتمة: أجبنا فيها على الفرضيات الموضوعية وأدرجنا فيها الدراسة الميدانية إلى جانب ذلك تقديم مجموعة من الاقتراحات الهامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة
الشركات وجودة المعلومات
المحاسبية

تمهيد:

تعتبر حوكمة الشركات من المصطلحات التي أُضيفت إلى القواميس والمراجع المالية منذ النصف الثاني من القرن الماضي، وما صاحب تلك الحقبة الزمنية من انهيارات وأزمات مالية عصفت باقتصاديات الكثير من الدول، وحوكمة الشركات كما عرفها مجلس الاشراف المحاسبي بأنها تشمل الأنشطة التي تقوم بها مجلس الرئيسي حسب مجلس الاشراف المحاسبي من حوكمة الشركات هو ضمان مخرجات النظام الإداري والمحاسبي لضمان تقارير نزيهة وشفافة وبما يخدم جميع الأطراف، كما تعتبر المعلومات المحاسبية الأداة التي يعتمد عليها المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر نفعاً في مجال اتخاذ وترشيد القرارات، هذا وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، بالخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من المصطلحات التي أضيفت إلى القواميس والمراجع المالية منذ النصف الثاني من القرن الماضي، سنسلط الضوء في هذا المبحث على مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وكذا أبعادها التنظيمية مروراً بأهميتها وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة التي تم التطرق إليها في الميدان المالي والمحاسبي كما لها من أهمية بالغة لاسيما فيما يخص الإدارة المالية والمحاسبية سنحاول ضبط مفهومها ومبادئها.

1. مفهوم حوكمة الشركات

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه من كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم¹.

أ. مفهوم حوكمة الشركات لغويا: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية فهو لفظ مستمد من الحوكمة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة.

وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منه:

- الحكمة: مانقتضيه من التوجيه والإرشاد
- الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك
- الإحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية
- التحاكم: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ب. مفهوم حوكمة الشركات اصطلاحا: لم تتفق الكتابات حول مفهوم واضح ومحدد لحوكمة الشركات حيث أخذ المفكرون والباحثون وكذا المنظمات الدولية المهنية بالسباق لتعريفها.

¹ - بوطمينة إبراهيم، دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص46.

وتعرف حوكمة الشركات على أنها ذلك الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة ، والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.¹

التعريف الثاني: حوكمة الشركات هي عمليات تتم من خلال إجراءات تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها من خلال الإدارة والمراقبة لمخاطر المنظمة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مم يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف المؤسسة وحفظ قيمتها.

التعريف الثالث: عرف Jensenetmeckling حوكمة الشركات كما يلي :نحن نعرف علاقة الوكالة كعقد بين شخص أو أكثر يسمى "الأصيل" لاستئجار شخص آخر "الوكيل" من أجل القيام ببعض الخدمات لصالحه والتي تستلزم تفويض بعض السلطات اتخاذ قرارات للوكيل.²

التعريف الرابع: عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة ،أو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف على الأسلوب الناجح لممارسة السلطة التي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعية لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وتسهيل المراقبة الجيدة.³

التعريف الخامس: تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC هي نظام من خلاله يتم توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها على أحسن مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة.⁴

1- بوظمينة إبراهيم، مرجع سابق، ص 47.

2- نويوة ثامر، مومو عزالدين، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2018- 2019 ، ص07.

3- هوام جمعة ، لعشوري نوال، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ص06.

4- العابدي دلال ، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015-2016 ، ص15.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة، وبالتالي الوصول للأهداف المسطرة لها.

"مجموعة القواعد القوانين التي تنظم العلاقة بين الغدارة والأهداف ذات الصلة بما يحفظ لكل طرف حقوقه وبما يكرس مبدأ الرقابة والمتابعة وبما ينظم العلاقة بين الغدارة وحملة الأسهم وأصحاب المصالح وهي تهتم بإيجاد وتسير الممارسات السلمية للقائمين على إدارة الشركة".

2. تعريف حوكمة الشركات من منظور إسلامي

يقول الدكتور محسن الخضيرى: أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيودا ومحددات، وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري، والمنظمة الإدارية، والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقتهم ببعضهم البعض، أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم، وبالتالي تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى¹.

والعلاقة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة هي بمثابة الوكيل والموكل، فعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يبذلوا كل ما في وسعهم في سبيل سلامة وإنجاح الشركة، ومقابل ذلك يتلقون مكافآت طبقا للنظام الأساسي للشركة وكذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية².

ومما سبق نلاحظ للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم حوكمة الشركات، حيث يركز فيه على نقطتين هما:

- العلاقة بين مختلف الأطراف المهمة بالشركة، بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.
- دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج.

¹- شوقي بورقية، الحوكمة في المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، 04 /11/ 2009، ص 11.

²- العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بين الاقتصاد الإسلامي، العدد 320، المجلد 31، ربيع الأول 1432م، 2011م.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات¹.

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة، ولأحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (Treadway Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم التقارير المالية².

¹- عبد الصبور عبد القوي علي مصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012، ص21.

²- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص12-14.

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلاً كبيراً في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخراً، وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000م بذلك الموضوع، وفعلاً تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهوداً مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام¹.

المطلب الثالث: مبادئ حوكمة الشركات

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، ومن بين هذه المؤسسات نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أصدرت سنة 1999 خمس مبادئ بينما أصدرت في سنة 2004 ستة مبادئ وتتمثل في:²

1- المبدأ الأول: حقوق المساهمين: تؤكد المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم الجديدة التي تتمثل في التداول والشراء والبيع والتمويل وغيرها، وتضع المنظمة عدة إرشادات تضمن تطبيق هذا المبدأ منها تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم والحصول على المعلومات المرتبطة بهذا الأسهم. والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، وركزت المنظمة في هذا المبدأ كذلك على ضرورة إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة من خلال تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس.

¹ - طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 24.

² - طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصاريف)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص 42.

2- المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب إن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي إن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلى في حالة انتهاك حقوقهم.

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.
- ينبغي إن يكون للمساهمين -داخل كل فئة- نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم كما يجب أن تمون أية تغيرات مفتوحة في حقوق التصويت موصفا لعملية تصويت من جانب المساهمين.
- يجب إن يكون التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب المصالح.
- ينبغي إن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة، كما يجب ألا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد يتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

3- المبدأ الثالث: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسلها القانون وان يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين . أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة عن أسس مالية سليمة.¹

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحمها القانون.
- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فان أولئك ينبغي إن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.
- يجب إن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها في تحسين مستويات الأداء.

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 42-45.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.¹

4- المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة. ومن بينها الوقف المالي والأداء الملكية وأسلوب ممارسة السلطة.

- يجب إن يشتمل الإفصاح، ولكن دون إن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة،
- أهداف الشركة،
- حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت،
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم،
- عوامل المخاطرة المنظورة،
- المسائلة المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح،
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية. كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة.

- يجب الاضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة المراجعة الخارجية والموضوعية للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.²

- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة.

¹ - طارق عبد العال حماد، المرجع نفسه، ص ص 45.

² - صلاح الدين حسين السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكاتب الحديث، مصر، 2011، ص ص 77-78.

- مبدأ الفصاح والشفافية لابد ان يتكفل الإطار تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة الإدارة¹.

5- المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة. وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فان المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين.

- يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الرئيسية من بينهم:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة،
- اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم،
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين أ وعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة،
- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة،
- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل مجلس الإدارة في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة،
- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وأن يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية:

¹- طالب عبد العزيز بن مداني محمد ، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين القوائم المالية ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد2 ، الجزائر، 2022، ص 99.

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حين ما تكون هناك احتمالات لتعارض المصالح،
- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل الأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.¹

6- المبدأ السادس: ضمان وجود أساس لإطار فعال حوكمة الشركات:

توصي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المبدأ بضرورة وجود إطار فعال حوكمة الشركات بحيث يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة السوق، ويكون هذا الإطار قادرا على تكوين أسواق مالية تتسم بالشفافية والوضوح وتركز المنظمة كذلك في هذا المبدأ أن يكون هذا الإطار متوافقا مع النصوص القانوني ويضمن توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات.²

وضمن الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات حيث ينص هذا المبدأ على ضرورة توفير الأسس اللازمة لتفعيل إطار حوكمة الشركات من أجل رفع مستوى الشفافية وأن يتوافق هيكل الحكومة مع الإطار القانوني ويحدد بدقة مسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.³

المطلب الرابع: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

نجاح نظام حوكمة الشركات يساعد على ضمان حسن استغلال رأسمال الشركة أحسن استغلال إضافة إلى استعمال الشركة رأس مالها بفعالية، وتساعد على ربحية أصحاب المال كالمساهمين وبقية المقرضين كالبنوك، كما تساعد في الحفاظ على ثقة واطمئنان المستثمرين.

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 77-78.

² - سالم بن سالم حميد الفليني، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار أسامة، الأردن، 2010، ص 21.

³ - حسن يريقي علي عبد الصمد عمر، واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص 07.

أولاً: أهمية حوكمة الشركات: تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:

✓ يؤدي إلى نضام حوكمة الشركات إلى تحسين وتطوير إدارة الشركات ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الاندماج بناء على أسس سليمة مما يؤدي إلى دفع كفاءة الاداء في المؤسسة.

✓ توافر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي يمكن من خلاله الشركة أن تحدد أهدافها.

✓ تحقيق السلامة والصحة ومنع وجود إحقاق معتمد أو غير معتمد¹.

✓ أن تبنى معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال، حيث أن تطبيق تلك المعايير سوق يعزز من كفاءة الأسواق، ويقدم المعلومات الملائمة للمشتريين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أدائها حيث يمكنهم من خلالها إدراك المستوى الحقيقي لتنفيذ استراتيجيات الشركة وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها بشكل أفضل.

✓ تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين، حيث توفر

حوكمة الشركات ضمان قدر ملائم من الثقة لحملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم².

✓ محاربة الفساد الداخلي لشركات وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة وتوفير الشفافية والمساءلة، وكذا من خلال التزم الجيد في المعلومات بشكل صحيح.

✓ تعظيم ثروة المالك وتدعيم تنافسه الشركات في أسواق المال العالمية خاصة في ظل استحداث

ادوات واليات مالية جديدة وحدثت إدماجات.

✓ التطبيق الجيد لأليات حوكمة الشركات أحد الحلول الممكنة لمشكلة الوكالة وتخفيض تكاليفها³.

✓ الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات ما يترتب على ذلك زيادة ثقة

¹ - بسمة موم وآخرون، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، الجزائر، 2020-2021، ص 07.

² - طالب عبد العزيز بلمداني محمد، مرجع سابق، ص 98.

³ - طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المالية والبنوك، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2011-2012، ص 18.

المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات¹.

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات: تعمل الحوكمة على تحقيق العديد من الأهداف من بينها:

- حماية حقوق المساهمين وذلك من خلال الاحتفاظ بسجلات تثبتات ملكيتهم للأسهم، وشفافية المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب، وضمان الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصة من الأرباح السنوية؛
- تحقيق العدالة وتعني الاعتراف وبحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة، وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين؛
- حماية المصالح الاطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة وذلك من خلال زرع روح الانتماء والولاء للمتعاملين مع المؤسسة وفي مقدمة ذلك العاملين بها؛²
- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط؛

- فرض الرقابة الجيدة والفعالة على اداء الشركات لتطوير وتحسين قدرتها التنافسية؛
- تنمية الإستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المشتريين في أسواق المال؛³
- تقليل المخاطر المالية والاستثمارية⁴؛
- زيادة قدرة إدارة على تحفيز العاملين ، وتحسين معدلات دوران العجلة، واستقرار العاملين⁵، وتسمح حوكمة الشركات كذلك بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الانهيارات والفضائح المالية، وتمكن خاصة المستثمرين الماليين والمؤسسين من الحصول على وسائل تقوم... على إدارة خلال توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة.

¹ - نويوة ثامر مومو عز الدين، مرجع سابق، ص12.

² - صحراوي زينب ديلمي أمينة، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ، سنة 2016-2017 ، ص11.

³ - مصطفى عقاري حكيمة بوسالمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد06، العدد09، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص 43 .

⁴ - بسمة موم وآخرون ، مرجع سابق ص 08.

⁵ - نويوة ثامر مومو عزالدين، مرجع سابق ، ص 13 .

المبحث الثاني: ماهية جودة المعلومات المحاسبية.

تعتبر المعلومات المحاسبية الأداة التي يعتمد عليها المستفيدين والمستخدمين لهذه المعلومات في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر نفعا في مجال اتخاذ وترشيد القرارات، هذا وتحدد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، بالخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي نتائج نظام المعلومات المحاسبية التي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها بمثابة المحرك الإداري لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة.¹

ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة ووصفية التي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية تتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرار لتخفيض حالة عدم التأكد التي يوجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة.²

كما تعتبر المعلومات المحاسبية مهمة جدا فهي أقدم أنواع المعلومات المستخدمة في الإدارة وهي ذات طبيعة كمية تساعد الإدارة في تقييم أداء المنظمة كما أن نظم المعلومات الأولى تم تطويرها كنظام معالجة للعمليات المحاسبية.³

¹ - العابدي دلال، مرجع سابق، ص56.

² - بوقدم رضا وقنون أحمد، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2017-2018، ص54.

³ - حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي بأم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص02.

المطلب الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية تتميز بعدة خصائص نلخصها فيما يلي:

أولاً: خصائص المعلومات المحاسبية.

حددها هيئة معايير المحاسبية المالية في ترتيب هرمي يتمثل في:

1. الخصائص الأساسية:

✓ **الملائمة:** وتضمن هذه الخاصية ان ترتبط المعلومات بالعمل أو الاستخدام الذي أمدت من أجله أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات المحاسبية تتصف الملائمة لابد أن يتوفر فيها الخصائص التالية:

✓ **التوقيت المناسب:** أن توفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يساعد المستخدم لها في اتخاذ القرار المناسب فقد دعت الشركات إلى إصدار التقارير والقوائم المالية السنوية والربع سنوية والنصف سنوية لإضفاء الملائمة في الترتيب على هذه المعلومات بقوائم مالية

✓ **القدرة التنبؤية:** يجب أن تساعد هذه المعلومات المستخدم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وهذا من خلال الإفصاح عن نتائج الأحداث الماضية بالقوائم المالية.

✓ **القدرة على التقييم الإرتدادي (التغذية الراجعة):** ويقصد بها قدرة المعلومات على مساعدة متخذ القرار في تقييم صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذها بناء على هذه التوقعات.

✓ **الموثوقية:** اي المعلومات معقولة وخالية من الخطأ والتحيز وصادقة يمكن الاعتماد عليها ولهذا يلزم توفر الخصائص التالية:

- **الحياد:** حيادية المعلومات او عند إعداد المعلومات ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمته جميع الاطراف المستخدمة لها¹.

- **قابلية التحقق:** أي توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة باستخدام نفس أساليب القياس

- **التمثيل الصادق:** وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والاحداث وان تكون معبرة بصدق.

¹ - محمد لمين علوان ، مساعدة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 08، 2019 ، جامعة علي لونيس البلدية02 ، ص 53-54.

- القابلية للفهم: وتعني ان تكون المعلومات المحاسبية مفهومة من قبل المستخدمين كما انها ينبغي ان تكون لديهم مستوى من المعرفة المحاسبية في مجال الاقتصاد.

ثانيا: الخصائص الثانوية:

✓ **القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان اي ان تكون بالإمكان إجراء مقارنة بين المعلومات لعدة فترات لنفس الشركة كما يمكن إجرائها بين معلومات محاسبية لعدة شركات متماثلة ولهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير اوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية حيث يستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء مقارنة بين الشركات المختلفة.

✓ **الاتساق أو الثبات:** ويقصد بالثبات ان تكون السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة ثابتة لا تتغير من فترة لأخرى (مثل إتباع نفس طريقة تقسيم المخزون)، كذلك يقصد به الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم¹.

المطلب الثالث: أنواع المعلومات المحاسبية

تتنوع المعلومات المحاسبية التي تنتجها الأنظمة المحاسبية التابعة للشركات، وكل نوع تستخدمه المؤسسة لأهداف معينة، تتعلق لعملية صنع القرار، والتحسين من الأداء، وتشمل هذه الأنواع ما يلي²:

- **معلومات تاريخية مالية:** تسجل هذه المعلومات التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وذلك بغرض تحديد الربح والخسارة خلال فترة معينة، وتسمح للإدارة بإجراء عمليات المقارنة، وبالرغم من أهمية هذه المعلومات إلا أن المؤسسات تهتم بالمعلومات التي تستفيد منها قبل اتخاذ القرار، وليس بعده، وتعتبر هذه المعلومات ذات علاقة بالاستخدام الخارجي بشكل أكبر.

¹- النعيمات، سعيد مخلد، بيان أثر المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الأردنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2012، ص 108-109.

²- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية آريس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011، ص 99.

- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** تتعلق هذه المعلومات بالأداء الجاري والمستقبلي، إذ تقوم بتوجيه الإدارة لفرص تحسين الاداء، ومعرفة أسباب انخفاض الكفاءة ومعالجتها، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية.
- **معلومات لحلّ المشاكل:** تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل، إذ تقوم بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وهي غير دورية.

وتصنف المعلومات المحاسبية إلى عدة أنواع وذلك تبعا لمعايير مختلفة منها:

أولاً: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الإفصاح

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى نوعين هما :

- أ - **معلومات محاسبية إجبارية:** هي تلك المعلومات الواجب إنتاجها والإفصاح عنها قانوناً من طرف المؤسسة الاقتصادية وتتمثل على سبيل المثال في المعلومات المدونة في الدفاتر الإجبارية كدفتر اليومية و المعلومات المتضمنة في القوائم المالية المطلوب إعدادها .
- ب - **معلومات محاسبية اختيارية:** هي تلك المعلومات غير الإلزامية مثل خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين، التقارير الخاصة للإدارة الداخلية (تحليلات وتوقعات الإدارة عن المستقبل ،) الموازنات وبطاقات التكاليف وغيرها .

ثانياً: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام

حسب هذا المعيار تصنف المعلومات المحاسبية إلى ثلاثة أنواع هي:¹

- أ - **معلومات مالية:** وهي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية ، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

¹ - قاسم محسن ابراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003، صص 29-31.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، وبما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة. فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين فترة وأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدماً.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

ب- معلومات عن التخطيط والرقابة: وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلاً عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبياً، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ويلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التكلفة وتحمل التكاليف الإضافية... الخ.

كما يلاحظ أن هذه المعلومات تتعلق بالأنشطة الدورية المتكررة في مجالات التخطيط والرقابة حيث أنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات كل من:

- نظام محاسبة التكاليف عندما تكون المعلومات متعلقة بالتخطيط قصير الأجل من خلال نظامي محاسبة التكاليف الفعلية والتكاليف المعيارية.
- نظام المحاسبة الإدارية من خلال نظام الموازنات التخطيطية.
- نظام الرقابة الداخلية.

ج- معلومات لحل المشكلات: وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية .

وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل مثل : قرار تصنيع أجزاء معينة من المنتج داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المستهلكة وغيرها من القرارات الأخرى .

ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبة الإدارية بالدرجة الأولى.

ثالثا: أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها¹

أ- **معلومات تاريخية**: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل... الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها وبيان حقيقة المركز المالي للمنشأة وكذلك تستخدم لأغراض أخرى (أغراض ضريبية وغيرها).

ب- **معلومات حالية**: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها المميزات التالية :

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط؛
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة ؛
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب؛
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة .

ج- **معلومات مستقبلية**: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا

¹ - أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص 42.

وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها .

رابعاً: أنواع المعلومات المحاسبية من حيث مصدرها

أ - معلومات داخلية: هي معلومات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة نفسها، تتمثل في تقارير الأداء، الموازنات، القوائم المالية الدورية أو السنوية وغيرها .

ب- معلومات خارجية: هي معلومات يتم الحصول عليها من أطراف خارجية عن المؤسسة، تتمثل هذه المعلومات على سبيل المثال في القوائم المالية لمؤسسات أخرى يتم التعامل معها كالموردين والزبائن .

خامساً: أنواع المعلومات حسب قابليتها للقياس

أ - معلومات كمية: هي تلك المعلومات المعبر عنها سواء بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى والتي تكون معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر و المستقبل، كقيمة المبيعات المحققة، عدد الوحدات المنتجة، النقدية الموجودة في الصندوق، الإيرادات المتوقعة من استثمار معين .

ب- معلومات وصفية: فهي تلك المعلومات التي تعبر عن عناصر معنوية أو انطباعات وغيرها والتي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية أو عددية، كنوع المادة، نوع وأهمية المنتج، آراء وانطباعات المستهلكين لمنتجات المؤسسة .

وتوجد تقسيمات أخرى للمعلومات المحاسبية حسب معايير أخرى نذكرها باختصار كما يلي :

سادساً: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار درجة التفصيل: تقسم إلى معلومات إجمالية ومعلومات تفصيلية .

سابعاً: أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار التقسيم الوظيفي: تقسم إلى معلومات مالية ومحاسبية، معلومات تسويقية، معلومات الإنتاج، ومعلومات الأفراد

المطلب الرابع: تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

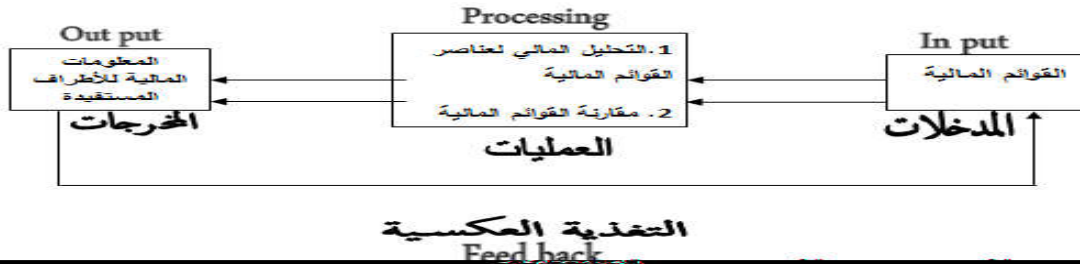
لتحقيق وتحسين جودة المعلومات المحاسبية لابد من استخدام التقنيات الحديثة في دراسة تفصيلية للبيانات والمعلومات المالية والارتباط فيما بينها (التحليل المالي) وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة

لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات والمعلومات بالشكل الذي هي عليه مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل الوحدة في إطارها ويمكن من وضع تخطيط علمي للنواحي المالية في الوحدة.¹

والتحليل المالي يعرف بأنه عملية تشخيص الوضع المالي الحالي والماضي للوحدة الاقتصادية بقصد إعطاء مؤشرات عن وضعها المستقبلي.²

إذ ان التحليل المالي له إمكانية توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من المعلومات اللازمة التي تمكنهم من صناعة قرارات رشيدة وبصورة أفضل من الاعتماد على قرارات عشوائية اعتمادا على المجهود الشخصي وكما موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 01: تحليل وتفسير محتويات القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبتين

جودة المعلومات هي تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، لأن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.³

¹ - يحيى، زياد هاشم، وأيوب لقمان، مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته في المؤسسات الحكومية، مجلة تنمية الرافدين، العدد (48) جامعة الموصل، العراق، 1986، ص 53.

² Gup, Benton E., Principle of Financial Management, John Wiley & Sons Inc., New York, U.S.A., 1983 p69.

³ - مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية؛ مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011، ص02.

أولاً: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجامعات العلمية و المهنية وذلك لما لها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم كما تخدم المستخدمين لهذه المعلومات، ولعل من الأهمية ما دافع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة عام 1966 باسم " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة "أعربت فيه عن تراجع عن المجاملات السابقة " المبادئ المحاسبية " أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين إلى معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتقلل من عدم التأكد لديهم، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينجز (FASB) الخطوة التالية هي تحديد مفاهيم الجودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم (02) عام 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية¹ ". وقد عرفت جودة المعلومات المحاسبية " بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة. " ونعني بالجودة في هذه المجال " المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات²

وعموماً تعني جودة المعلومات المحاسبة التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التزييف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

¹ CelineMichailiesco, Qualité del'informationcomptable, Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit(2009),PP 1023-1033,P :2.

² - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991، ص ص - 195

ثانياً: معايير جودة المعلومة المحاسبية

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي

ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي¹ :

أ - الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

ب - المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، ويمكن التمييز بين عدة أشكال المنفعة:

- منفعة شكلية: أي تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم .
- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لها.
- منفعة التقييم (تصحيحية :) أهميتها وقدرتها في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات .

ج - الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وهي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة المحاسبية ل أهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

د - التنبؤ كمقياس جودة المعلومات المحاسبية

أي كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ لما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومات استخدام حقيقة عن الماضي للتنبؤ بمعلومات متوقعة في المستقبل.

هـ الكفاءة كمقياس بجودة المعلومات المحاسبية-

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

ثالثاً: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية

التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل شأنها شأن أي وسيلة توصيل أخرى حيث يمكن حصر أهم هاته العوامل في²:

1 - مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص ص . 306 - 305.

2 - حسين القاضي ، توفيق مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة عمان، الأردن ، ص15.

1- العوامل البيئية (بيئة محاسبية) :

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

أ -العوامل الاقتصادية : تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي حال المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية بالغة، إذا يتم التركيز على توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية¹.

ب العوامل السياسية : إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تلاءم المعلومات المحاسبية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، ومن هنا تقع على المنشأة مهمة توجيه وتطوير إمكانياتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه².

ج-العوامل الاجتماعية :تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل :اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت.... الخ ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلا، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

د-العوامل القانونية : إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والتشريعات والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضفاء نوع من الثقة لمستخدمي

1 - يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ، ص 42 .

2 - عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد، 1998 ، ص42.

المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها في أحد العوامل القانونية التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات¹.

هـ -العوامل الثقافية : وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي

يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدفق بشكل عام والخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات على عكس البلدان التي لها المستوى التعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي لها السبق في إنشاء الاتحادات والجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية (FASB-1980)الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرارات، وكذلك تقديمها وعرضها في التقارير المالية².

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة وعرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت اللذان كان لهما الأثر الكبير على زيادة فائدة المعلومات المحاسبية كما يلي:

- أ -الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات .
- ب -زيادة كمية المعلومات الملبيه للاحتياجات الخاصة بالمؤسسة والمستخدم .
- ج -إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم وفي الوقت المناسب .
- د- إعداد بيانات أعمق المستخدمين ولعدد السنين .

1 - محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 28 .

2 - أسماء سلمان، زنان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002، ص 88.

3- تقرير مدقق للحسابات (المراجع الخارجي)

يعتبر تقرير محقق الحسابات للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة لها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة.

خلاصة الفصل الأول:

بعد دراستنا لهذا الفصل من خلال التعرف على مفهوم حوكمة الشركات بإطارها النظري والعلمي، نستخلص الاهتمام العالمي بموضوع حوكمة الشركات وذلك من أجل تفادي تكرار حدوث الأزمات والفضائح التي حدثت في مخالف الاقتصاديات العالمية. حيث الحوكمة الشركات أهمية خاصة وهذا لما تحققه من إضفاء الثقة والشفافية والدقة والمصداقية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات وما لذلك من فائدة تعود على الشركة والاقتصاد الوطني .

بالإضافة إلى التطرق إلى المعلومات المحاسبية وجودتها ومدى مساهمة المعايير المحاسبية الدولية تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتطويرها، فحسب معايير المحاسبة الدولية من الضروري أن يكون عرض البيانات المالية عادل، وأن يتم الإفصاح بما يحقق كفاية المعلومات وبيان أهميتها وملائمتها لأن ذلك يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالبيانات المالية في اتخاذ قراراتها، كما يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في قرارات منح الائتمان والاستثمار وغيرها من القرارات.

الفصل الثاني:

لواسة ميدانية

"شركة مطاحن الحظنة بالمسيلة"

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصلين السابقين تمت محاولة إعداد دراسة ميدانية خاصة بأثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية لشركة جزائرية تابعة للقطاع العام وتنشط في قطاع جد هام وحساس بالنسبة للدولة، ألا وهو قطاع الحبوب والقمح على اعتبار أن مادة السميد هي مادة ضرورية في حياة المواطن الجزائري، والدولة تأخذ على عاتقها توفير هذه المادة كما ونوعا، هذه الشركة هي "مطاحن الحضنة"، حيث سيتم التعريف بها من خلال هذا الفصل حسب ما توفره من معلومات، وذلك للوقوف على واقع حوكمة الشركات بهما ودرجة التزامهما بمبادئها وآلياتها وكذا مساهمتها في توفير معلومات ذات جودة في قوائمها المالية.

كما سيتم تحليل مجموعة من البيانات والمعلومات المحصل عليها سواء من طرف مصالح الشركة على شكل تقارير وقوائم مالية، أو إجابات على أسئلة خاصة بمقابلات مع مسؤولي الشركة. ولقد تم تخصيص هذا الفصل الدراسة الموضوع في شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة وقسم إلى المباحث التالية:

✚ المبحث الأول: لمحة عن شركة "مطاحن الحضنة" .

✚ المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة "مطاحن الحضنة" ومساهمتها في إنتاج معلومات

ذات جودة.

المبحث الأول: لمحة عن شركة مطاحن الحضنة بالمسيلة

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف.

تمت الدراسة التطبيقية للبحث في مؤسسة " مطاحن الحضنة "، وهي شركة تابعة لمجمع رياض سطيف لصناعة الحبوب ومشتقاته، لذلك وجب علينا التعريف بالشركة الأم ثم التطرق إلى الشركة محل الدراسة. المطلب الأول: لمحة تاريخية عن شركة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف.

بموجب مرسوم تنفيذي تحت وصاية وزير الصناعات والطاقة سنة 1963 أسست الشركة الوطنية للدقيق والقمح " حيث شملت جميع القطاعات الخاصة بالخاصة بالمطاحن، واختصت في صناعة العجائن الغذائية والكسكس.

وفي سنة 1982 إثر إعادة هيكلة الشركة الوطنية للمسامد، المطاحن والعجائن الغذائية والكسكس سмбаك " انبثقت منها خمسة شركات رئيسية موزعة على التراب الوطني دورها تغطية الولايات المجاورة لها في توزيع مختلف منتجاتها (سيدي بلعباس، الجزائر العاصمة، تيارت، قسنطينة، سطيف). (وبموجب المرسوم التنفيذي رقم: 82/367 بتاريخ 1982/11/27 نشأت الشركة الصناعية للحبوب ومشتقاتها بسطيف "الرياض"، ثم انتقلت إلى الاستقلالية ابتداء من 1990/04/02 واتخذت شكل شركة مساهمة برأسمال 5.000.000.000 دج، حيث نجد تركيبة رأسمالها الاجتماعي تتكون من:

✓ 80% الشركة القابضة العمومية الزراعية.-

✓ 11% المؤسسات المالية، البنوك و شركات التأمين.

✓ 09% أشخاص طبيعيين.

ويكمن النشاط الأساسي لمجمع رياض سطيف في تحويل الحبوب (القمح الصلب والقمح اللين) وإنتاج وتسويق المواد المشتقة كالسميد والدقيق والعجائن والكسكس، ويشغل هذا النشاط باستغلال 16 مسمدة ومطحنة، 5 وحدات للعجائن والكسكس.

يتشكل مجمع الرياض بسطيف من 7 شركات تابعة مختصة في تحويل القمح الصلب والقمح اللين موزعة عبر 6 ولايات (سطيف، مسيلة، برج بوعريريج، بجاية، بسكرة، ورقلة).

المطلب الثاني: التعريف بالشركة التابعة لشركة "مطاحن الحضنة" بالمسيلة.

نشأت شركة مطاحن الحضنة بعد إعادة الهيكلة الشركة رياض سطيف، وهي مؤسسة صغيرة ومتوسطة في شكل شركة مساهمة تختص في إنتاج السميد والدقيق لتغطية السوق المحلي وتلبية احتياجات المستهلكين من هذه المواد الغذائية.

أولاً: نشأة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

تم تشغيل مطاحن الحضنة بالمسيلة أول مرة في سنة 1981، وفي أول أكتوبر 1997 حولت وحدة الرياض بالمسيلة إلى شركة تابعة لرياض سطيف في شكل شركة مساهمة مطاحن الحضنة " (مستخلص محضر اجتماع رقم: 6 لمجلس الإدارة بتاريخ: 1997/09/27 ومبلغ رأس المال الاجتماعي 60.000.000 دج ثم ترفع إلى 479.000.000 دج في: 1998/04/30، وفي ديسمبر 2007 إلى 1.449.460.000 دج الذي استقر إلى يومنا هذا.

ثانياً: بطاقة فنية حول مطاحن الحضنة.

بعد التطرق إلى نشأة الشركة محل الدراسة يمكن إعطاء ملخص يتم التعريف بها، هي الشركة الوطنية للحبوب الغذائية ومشتقاتها "مطاحن الحضنة". يقع مقرها الاجتماعي في ولاية المسيلة، طريق برج بوعرييج، صندوق بريد رقم 111.

أ- أقسام مطاحن الحضنة: تمتلك مطاحن الحضنة بالمسيلة قسمين من أجهزة الإنتاج التالية:

▪ **القسم الأول (القديم):** وحدة طحن السميد ووحدة الدقيق أنجزت من الشركة السويسرية «Buhler» قدرتها الإنتاجية حوالي 2000 قنطار يومية (1000 قنطار قمح صلب و 1000 قنطار قمح لين) تاريخ الانطلاق في الإنتاج سنة 1981، تكلفة المشروع 220.915.480.55 دج. ارتفعت القدرة الإنتاجية إلى 3000 قنطار يومية سنة 1999 بزيادة (500 قنطار / للمسمدة، 500 قنطار / لوحدة الدقيق) تكلفة رفع القدرة الإنتاجية قدرت ب: 242.202.253.51 دج .

▪ **القسم الثاني (الجديد):** يتكون من مطحنة سميد من إنجاز الشركة الإيطالية Golfetto قدرة إنتاجها 4000 قنطار يومية، وقدرة تكلفة المشروع 563.986.101.84 دج، تاريخ الانطلاق في سنة 1993.

(1) **قدرة الطحن:** للشركة القدرة الطحن الخاصة بالقمح الصلب: 5500 قنطار اليوم أما بالنسبة للقمح اللين 1500 "Blétendre" قنطار اليوم.

(2) القدرة الإنتاجية: للشركة القدرة على إنتاج السميد تقدر ب 3630: قنطار يوميا (سميد ممتاز بنسبة استخراج 64%). أما فيما يخص الدقيق (الفرينة) فتقدر ب: 1080 قنطار يوميا (دقيق المخابز بنسبة استخراج تقدر ب: 72%)، مع العلم أن هذه النسب محددة من طرف الدولة ولا تملك الشركة الحق في تجاوزها.

(3) القدرة على التخزين: تملك الشركة مخازن للمواد الأولية التي تكون فترة تخزينها قصيرة نظرا لتوفر المادة الأولية وليست للشركة مشكل في الحصول عليها، فهي ممولة من طرف التعاونية الفلاحية للحبوب، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): قدرة تخزين المادة الأولية لمطاحن الحضنة

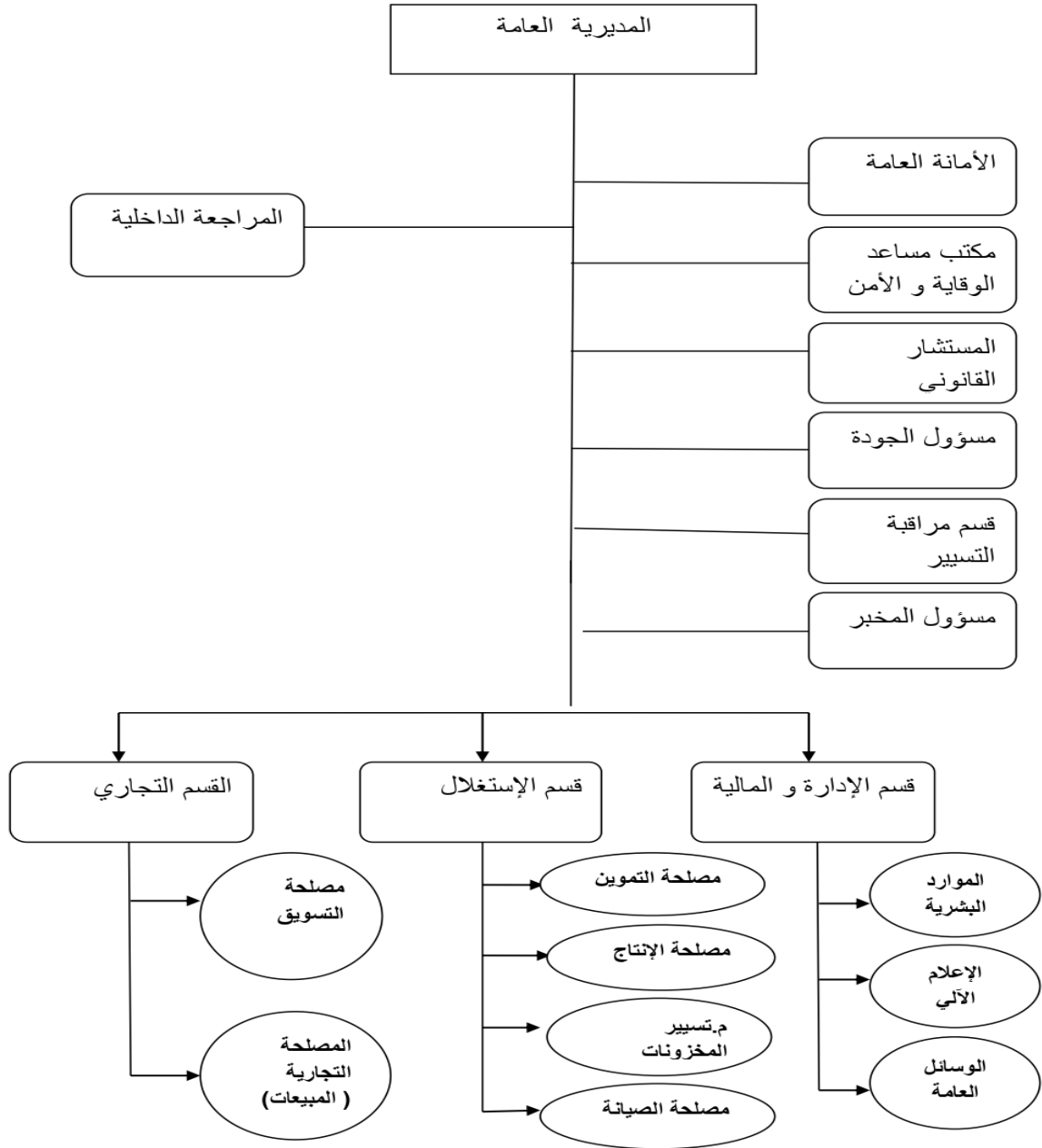
القدرة على التخزين	المادة الأولية
62.500 قنطار	القمح الصلب
62.500 قنطار	القمح اللين
125.0 قنطار	المجموع

قنطار المصدر: وثائق الشركة (البطاقة الفنية للمؤسسة).

(4) قدرة نقل المادة الأولية والمنتجات النهائية: تملك الشركة وسائل نقل تتمثل في 20 شاحنة لنقل المنتجات لمراكز التوزيع، إضافة إلى جلب المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية تقدر قيمة الحمولة الإجمالية للشاحنات هذه ب: 380 طن. المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة.

إن الهيكل التنظيمي للوحدة ما هو إلا وسيلة للإعلام يمكننا من خلاله معرفة تقسيم العمل والتركيب السلمي والإداري لدوائر ومصالحو فروع الشركة وهو ما يساعدنا على تحديد الاختصاصات والمسؤوليات ومهام كل مصلحة وكل قسم حتى نستخلص فكرة عامة على هذه المؤسسة كما يمكن توضيح ذلك حسب المخطط التالي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمطاحن الحضنة.



المصدر: مصلحة المستخدمين

وقبل إعطاء شكل الهيكل التنظيمي للمطاحن نلخص مهام الأقسام والمصالح فيما يلي:

أ - المديرية العامة:

يشرف على تسييرها المدير العام للشركة له عدة مهام أهمها: يعتبر الممثل الوحيد للشركة، كما يعمل على التنسيق بين مختلف مصالح الشركة، وبين الوحدة ومثيلاتها من نفي القطاع أو بين الوحدة والشركة الأم. تستعين المديرية العامة بعدة مصالح تتمثل في:

(1) الأمانة العامة: تابعة للمدير العام وتقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، وطبع المراسلات الصادرة من المديرية العامة، حيث كان هذا المصطلح في مطاحن الحضنة مما كان يسمى قسم التقييم والاتصال سابقا.

(2) مكتب مساعد الوقاية والأمن: مهمته حماية الشركة داخليا وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق، السرقة، وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من مختلف الأخطار.

(3) المستشار القانوني: يقوم المدير العام باستشارته أو بمناقشته في القرارات التي سوف تصدرها الشركة وذلك لتفادي الوقوع في خطأ قانوني، وهو محامي الشركة والمكلف بالمنازعات التي تدخل فيها سواء كانت بين الشركة ومورديها أو زبائنها أو داخل الوحدة.

(4) المراجعة الداخلية: يقوم بمساعدة المدير العام في مراجعة الحسابات (سيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا).

(5) مسؤول الجودة: مكلف بمراقبة نوعية الإنتاج وفقا للمعايير المحددة سواء كانت هذه المعايير تخص الكمية، التغليف أو الجودة.

(6) قسم مراقبة التسيير: يتكون من فرد واحد ويقوم بدور نائب المدير وله عدة مهام، يقدم المساعدة للمدير العام وللمدقق الداخلي.

(7) مسؤول المخبر: وتشرف المديرية العامة على كل من: هيكل الاستغلال، هيكل الإدارة والمالية، الهيكل التجاري:

أولاً: قسم الاستغلال: وتنقسم بدورها إلى أربعة مصالح:

أ - مصلحة التموين: ومن مهامها ما يلي:

✓ شراء الحبوب والمواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج.

✓ تزويد مختلف المصالح والمديريات بالتجهيزات الخاصة بالتنظيم والإنتاج.

ب - مصلحة الإنتاج: مهمتها خاصة بالعملية الإنتاجية كاملة، أي من دخول المواد الأولية إلى خروجها كمادة مصنعة مروراً بكل دورات العملية الإنتاجية، وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على احترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذه، وتشرف هذه المصلحة على القسمين للشركة القديم والجديد، كما أن هذه المصلحة تتفرع إلى ثلاثة فروع (فرع محاسبة المواد، فرع الطحن والإنتاج، فرع الشحن وفرع التوظيف).

ج - مصلحة تسيير المخزونات: تتكفل بتخزين المواد الأولية والمنتجات ودورها الرئيسي هو تسجيل حركة المخزون والقيام بعمليات الجرد الشهرية والسنوية، وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في فرع الاستقبال وتخزين الحبوب، فرع تسيير مخزونات الأكياس، فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

د - مصلحة الصيانة: مهمتها إصلاح التعطلات الخاصة بالآلات الإنتاجية، وتشغيل هذه الأجهزة

24/24 سا، تتفرع هذه المصلحة إلى:

✓ فرع الإلكترونيك والكهرباء: ومهمته صيانة التجهيزات الكهربائية.

✓ فرع الميكانيك العام: وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والشاحنات.

ثانياً: القسم التجاري.

تلخص مهامه في علاقة الشركة مع زبائنها فيما يتعلق ببيع وتسويق المنتجات وينقسم بدوره إلى:

أ - مصلحة التسويق: وهي مصلحة حديثة النشأة بعدما كانت مصلحة تابعة لمديرية الاستغلال

وتشرف هذه المصلحة على توزيع جميع المواد المنتجة عبر المراكز الموجودة تحت تصرفها (المسيلة، بوسعادة، عين الملح)، كما لها نقاط بيع محلية.

ب - المصلحة التجارية: تتمثل مهامها في دراسة السوق والمنافسين وكل ما يتعلق بالأعمال التجارية ما عدا تسويق المنتجات.

ثالثا: قسم الإدارة والمالية:

وتتمثل في:

- أ - مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر أهم المصالح حيث أن لها علاقة مع جميع المصالح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات.
- ب - مصلحة الموارد البشرية: تهتم بالشؤون الإدارية للعمال.
- ت - مصلحة الوسائل العامة: تشرف على التجهيزات والوسائل العامة داخل الشركة.
- ث - مصلحة الإعلام الآلي: تختص بشبكة الإعلام الآلي بالشركة وصيانتها.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة "مطاحن الحضنة" ومساهمتها في تحقيق معلومات ذات جودة.

سنتعرف في هذا المبحث إلى تشخيص الواقع العملي في مبادئ حوكمة الشركات وآليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث سنتطرق إلى تقييم مستوى جودة المعلومات المالية في شركة مطاحن الحضنة.

المطلب الأول: تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بشركة "مطاحن الحضنة".

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات.

عملت الجزائر على إصدار مراسيم وقوانين وتشريعات فيما يخص حقوق الملكية والنظم الضريبية والقضاء والنظم المحاسبية وغيرها...، وهذا يعمل على ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع الشفافية وكفاءة السوق وخلق حوافر للمشاركين في الأسواق، على أن يكون متوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن يتسم بالشفافية وقابلية التنفيذ، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، وأن يكون لدى هذه الجهات النزاهة والسلطة والموارد للقيام بمهامها بكل موضوعية وشفافية في الوقت المناسب.

وفي الجزائر يتم إدارة الشركات وفق قوانين وتشريعات تجعل ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية، وشركة "مطاحن الحضنة" ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات.

المبدأ الثاني والثالث: المساهمين (حفظ حقوقهم والمعاملة المتساوية لهم). شركة "مطاحن الحضنة" بالرغم من أنها شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية، وبالتالي لا يمكننا قياس أو تقييم مدى التزامها بالمبدأ الثاني "حفظ حقوق المساهمين"، وكذا المبدأ الثالث "المعاملة المتساوية للمساهمين".

المبدأ الرابع: "دور أصحاب المصالح" في حوكمة الشركات.

أصحاب المصالح في شركة "مطاحن الحضنة" تقتصر على الموردين والزبائن، باعتبار أن الشركة لديها نقدية كافية (لا تحتاج إلى قروض لتمويل أنشطتها المختلفة، وبالتالي تعاملاتها مع البنك جد محدودة عدا في حالة حدوث مخاطر غير متوقعة (مثل سنة 2013 قامت المؤسسة بمخطط تطوير فاستقرضت من

البنك). إلى جانب عدم وجود مساهمين في شركة " مطاحن الحضنة " وكذا جذب مساهمين ليست من سياسة الشركة في الحاضر. إذا أصحاب المصالح في الشركة هما الزبائن والموردين أي شراء المواد الأولية وبيع السميد والقمح بسعر يرضي الطرفين، يمكننا القول أن الشركة تبني علاقات وطيدة مع الزبائن والموردين وبالتالي تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

تلتزم شركة " مطاحن الحضنة " الجزائرية على غرار الشركات الجزائرية بالقانون 07. 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الذي ينص على أن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" وحسب النظام المحاسبي المالي أعدت القوائم المالية التالية (أنظر الملحق رقم 3-2).

1. **الميزانية (Bilan):** وهي تقوم بعرض كل من أصول وخصوم الشركة (الأصول في الجانب الأيمن والخصوم في الجانب الأيسر) مع الفصل بين الحسابات لكل جانب إلى جارية وغير جارية بالإضافة إلى رؤوس الأموال في جانب الخصوم. وبالنظر في ميزانية 2021 نجد مجموع الصافي: الأصول الغير جارية 2.014.381.224,94 دج، الأصول الجارية 2.986.064.143,84 دج، الخصوم الغير جارية 413.419.326,81 دج، الخصوم الجارية 36,758.571.643 دج، رؤوس الأموال 1.814.073.173,67 دج.

2. **جدول حسابات النتائج (comptes de Résultat):** يحتوي على مختلف الأعباء والنواتج المحققة خلال السنة المالية، وكذلك يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية.

3. **جدول تدفقات الخزينة (Tableau Flux de trésorerie):** يقوم بإعطاء خلاصة لمستعملي القوائم المالية عن سيولة الشركة (كمبلغ، وكيفية توليدها)، كما تظهر النتيجة المالية الصافية للسنة المالية.

4. **الملاحق (Les annexes) :** يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات التي تناولتها القوائم المالية. ملاحق القوائم المالية شركة مطاحن الحضنة لسنة 2021.

وتهدف القوائم المالية إلى:

✓ تقديم صورة صادقة عن وضع الشركة لمستعملي القوائم المالية.

✓ معرفة قدرة الشركة على توليد تدفقات أي أنها لا تواجه عسر مالي وهذا الجانب يخص بدرجة كبيرة المستثمرين وكذا الجهات المقرضة للشركة.

✓ معرفة النتيجة الصافية للسنة المالية وبالتالي توزيع الأرباح المحققة وهي تخص كل من المساهمين وكذا المستثمرين.

وبما أن شركة "مطاحن الحضنة" عبارة عن شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية تستفيد كل من مصلحة الضرائب والإدارة العليا من قوائمها المالية فقط.

المبدأ السادس مسؤوليات مجلس الإدارة: خلال السنوات القليلة الماضية كان مجلس إدارة على المستوى الفرعي، أما حالياً على مستوى شركة الأم أي مجمع رياض سطيف بمدينة سطيف.

المطلب الثاني: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المالية

تعتبر حوكمة الشركات في مطاحن الحضنة العملية التي بإمكانها أن تضيي نوعاً من المصداقية في تقارير والقوائم المالية الخاصة بها، من أجل كسب ثقة المستثمرين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين جدد هذا من جهة أما من جهة أخرى تعزيز قدرتها على المنافسة.

ومن خلال القيام بإجراء تربيص ومقابلة وجدنا أن المؤسسة لا توجد بها مصلحة تحت اسم "حوكمة الشركات" لكننا لمسنا ممارستها من قبل مصلحة تدقيق الحسابات "المحقق الداخلية والمدقق الخارجي" محافظ الحسابات" والمدير التنفيذي.

أولاً: المراجعة الداخلية في مؤسسة الحضنة.

باعتبار وظيفة المراجعة الداخلية هي أحد أدوات التسيير وهي المسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف المراجعة الداخلية إلى ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية، ولدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات وما تحققه من شفافية ورشادة في التسيير، شركة "مطاحن الحضنة" تتوفر على ميثاق للمراجعة الداخلية قام بإصداره مجمع "رياض سطيف"، والذي يتناول تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة، ومسؤوليتها، وأساليب التدخل والمبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات والشركة، وهو يحدد أيضاً الصفات المهنية والأخلاقية المطلوبة لمراجعي الحسابات بها. المدقق الداخلي

لشركة "مطاحن الحضنة" السيد عمر عمري تحت رقابة المدير العام السيد عبد الكريم غلاب تتركز مهمته في مراجعة كل سجلات والدفاتر المحاسبية وكذا القيام بالفحص الميداني لأصول الشركة أن تطلب ذلك، ومن خلال متابعة عمله يمكننا أن نلخص مراحلها (أنظر الملحق رقم 3-1) فيما يلي:

✓ يقوم مراقب التسيير في حالة وجود انحرافات (فرق بين الحقيقي والتقديري) بإعداد تقرير يشير فيه إلى ذلك ليرسله إلى المدير العام.

✓ المدير العام يكلف المدقق الداخلي للقيام بالمهمة سواء فحص المستندات (الدفاتر أو السجلات المحاسبية) أو النزول الميداني للمصنع.

✓ يرسل المدقق برسالة إلى المصلحة المعنية بالفحص تحتوي على (الجهة المرسلة، المدقق الداخلي، تاريخ الإرسال، الموضوع، الوثائق المطلوبة، تاريخ إجراء المهمة).

✓ بعد أداء المهمة يعد المدقق الداخلي تقرير إلى المدير العام للشركة مدونة فيها جميع تفاصيل المهمة مع إبداء رأيه وتقديم اقتراحات اتخاذ القرار من طرف المدير العام.

✓ كما أن المدقق يراقب مشروع الصفقات العمومية من بدايتها إلى نهايتها مع الخروج بتوصيات، ويتضمن تقرير المدقق البيانات التالية:

✓ اسم المؤسسة وطابعها التجاري ورأسمالها

✓ رقم التقرير: رقم...../ 2021.

✓ رقم رسالة التكاليف بالمهمة: رقم...../ 2021.

✓ مكان إجراء المهمة: مطاحن الحضنة (شركة مساهمة).

✓ تاريخ إجراء المهمة: رقم...../ 2021.

✓ موضوع إجراء المهمة: إجراء مراجعة وتقييم....

✓ اسم ولقب المدقق الداخلي.

✓ قمنا بتدقيق أو مراجعة: المصلحة...، اسم ولقب المسؤول عنها.

✓ امضاء المراجع. وتتلخص مهام المراجعة الداخلية بمطاحن الحضنة تتلخص فيما يلي:

- ضمان احترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية.
- ضمان فعالية إجراءات المراجعة، توفير الوثائق في المعلومات المنتجة.
- حماية الأصول.
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

✓ نشر التقرير: ويتضمن ما يلي:

المصلحة، المديرية العامة للفرع والمديرية العامة لشركة الأم مقدمة متعلقة بموضوع المراجعة

- الملاحظات: يتم فيها مراجعة وتقييم اجراءات موضوع المهمة.
- التوصيات: وتتضمن نتائج عدم الامتثال المتمثلة في ولتحسين وتعديل نقوم ب.....
- توصيات فترة التمرين DELAIDELEVÉEDESRECOMMANDATIONS.
- خلاصة المهمة.

ثانيا: المراجعة الخارجية في المؤسسة محل الدراسة.

يقوم بها شخص أو هيئة مستقلة عن الشركة يدعى "محاظف الحسابات"، تعينه الجمعية العامة ويكلفه المدير العام لشركة " مطاحن الحضنة " المتمثل في السيد " عبد الكريم غلاب بفحص ومراقبة جميع المستندات والمصالح (مراجعة عامة أو كلية) أو البعض منها فقط (مراجعة خاصة أو جزئية)، وهو يقوم بتأكيد ما قام به المدقق الداخلي.

وفي الأخير يقوم بإعداد تقرير يضع فيه جميع الملاحظات وإبداء الرأي وكذا التوصيات ليرسله إلى السكرتير ليعرضها على المدير العام من اجل ان يعطي تعليمات ويأمر المسؤولين لتنفيذ هذه التعليمات، وكذا يعرضه المدير مع باقي التقارير على مجلس الإدارة وهذا الأخير يحزر محضر يمضيه كل من الرئيس والمساهمين على مستوى الشركة الأم " رياض سطيف".

ويشمل التقرير:

- الجزء الأول: يتناول عناصر الميزانية من أصول وخصوم.
- الجزء الثاني: يتناول العمليات التي تؤثر على الجانب المالي (مخزون، ديون).
- الجزء الثالث: خاص بالتحليل والتعليق (تحليل الحسابات المالية المغلقة في نهاية السنة المالية).

وباطلاعنا على تقرير محافظ الحسابات لسنة 2021 عن طريق المراجع الداخلي السيد "عمر عمري" في فقرة إبداء الرأي نصت على أن جميع الممارسات القانونية وشفافية، كما صادق على أنها تمت وفق النظام المالي المحاسبي.

-أنواع التقارير التي تقوم بها شركة مطاحن الحضنة:

✚ التقرير السنوي: ويكون في آخر السنة المالية أي في 13/12نو يعتبر أحد أدوات الإفصاح عن الشركة، لما له من أهمية خاصة للشركة من محللين ومساهمين وإداريين.

✚ التقرير التمهيدي: يتم إعداده في كل سداسي من السنة المالية، وهو أيضا أحد أدوات الإفصاح عن الشركة، يسمح لأصحاب المصالح من متابعة نشاط الشركة في نصف الدورة المحاسبية، وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث الوقت.

ثالثا: مجلس الإدارة في مؤسسة مطاحن الحضنة"

شركة "مطاحن الحضنة " ثدار حاليا على مستوى شركة الأم "رياض سطيف" بعدما كانت تدار على المستوى الفرعي لذا حاولنا إجراء مقابلة مع عضو مجلس إدارة سابق لتعرف على درجة التزام مجلس الإدارة بخصائص حوكمة الشركات.

حوكمة الشركات الفعالة لا تعني صياغة القوانين والتشريعات واللوائح بل درجة تنفيذ هذه الارشادات والداستير، لذا أخذنا نموذج يحتوي على أسئلة إرشادية أعده خبراء في مجال حوكمة الشركات (معهد مديري الشركات في الفليبين) تم تطبيقه على شركات عالمية لتقييم لدرجة التزامهم بآليات حوكمة الشركات (من درجة 01 إلى 10)، وحاولنا نحن تطبيقه في البيئة الجزائرية وبالضبط في شركة " مطاحن الحضنة"، وكان ذلك على شكل مقابلة (الطريقة الأنسب لموضوع الدراسة) مع عضو مجلس إدارة سابق بشركة مطاحن الحضنة.

رابعا: لجان المراجعة توجد لجنة مراجعة على مستوى الشركة القابضة مجمع Agrodv بالجزائر العاصمة وتتشكل من:

- ✓ مدير التدقيق الداخلي . Agrodv
- ✓ مدراء التدقيق الداخلي . Eriadsetif
- ✓ مدراء التدقيق الداخلي . Smid
- ✓ مدراء التدقيق الداخلي . Enajuc ومهام اللجنة الأساسية تتمثل في:
- ✓ التأكد من نجاعة واستقلالية المدقق الداخلي.
- ✓ المصادقة على برنامج التدقيق.
- ✓ فحص فعالية النظام الداخلي.
- ✓ إعطاء آراء على التناسب بين المهام ووسائل الرقابة الداخلية.
- ✓ المشاركة في اختيار محافظ الحسابات.
- ✓ تحيين ونشر إجراءات العمل.

المطلب الثالث: تقييم مستوى جودة المعلومات المالية والمحاسبية في شركة "مطاحن الحضنة" في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة.

1. تقييم ذاتي لعضو مجلس إدارة مؤسسة مطاحن الحضنة

س1: التزاما بقواعد الأمانة والإخلاص، هل احافظ على ولائي للشركة والذي في سبيل تحقيق أفضل ما في مصلحته، ومصلحة جميع المساهمين فيه أعمل على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة؟

التقييم: 09/10 (الأمانة والإخلاص من مبادئ الشخصية، وهو ما يصب في مصلحة العامل والشركة وجميع المساهمين).

التحليل: نلاحظ أن عضو مجلس الإدارة يفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

س2: في قيامي بواجباتي المسندة إلي، هل أسترشد بحرفية وروح القانون إلى جانب القواعد الخلقية والمعنوية العالية؟

التقييم: 10/10 (بدون فخر أتحملي بروح انضباط عالية) .

التحليل: أكد لنا عضو مجلس الإدارة من خلال التقييم والإجابة على هذا السؤال أنه يتحلى بالانضباط، وهذا الأخير يعتبر خاصية من خصائص حوكمة الشركات.

س3: هل لدي الاستعداد لتسجيل اعتراض في حالة تقديم اقتراح لا يتفق مع لوائح الشركة ومعايير الخلقية السامية؟

التقييم: 10/10 (بكل تأكيد) .

التحليل: من خلال تقييم وإجابة عضو مجلس الإدارة يتبين لنا أن غرض المؤسسة ليس التقنن في وضع اللوائح والتشريعات ومعايير الخلقية ولا تتعدى إطار نصوص مكتوبة مضروبة عرض الحائط، بل تحترم ويتابع تنفيذها من طرف المدير ومجلس الإدارة.

س4: هل أعمل على تجنب أي تعارض في المصالح بيني وبين الشركة؟ وإذا ما نشأ مثل هذا التعارض، هل أقوم بإتباع الإجراء العادي بالإمتاع وأغادر قاعة الاجتماعات؟ وإذا ما كان من المحتمل أن يستمر التعارض، فهل لدي الاستعداد للاستقالة؟

التقييم: 05/10) أكيد نعمل على تجنب التعارض في المصالح ونحاول قدر الإمكان إيجاد توافق في حالة ظهور أي تعارض، أما الاستقالة فهي مستبعدة بل يجب إيجاد حلول أخرى).

س5: هل أقوم بممارسة العناية الدقيقة اللازمة في ممارسة أعمالتي كعضو مجلس إدارة؟ وكيف يتم ذلك؟

التقييم: 08/10 ويتم ذلك من خلال ما يلي:

✓ إنفاقي وقت كاف في دراسة المسائل المعروضة على مجلس الإدارة، حيث سلم الملفات محل الدراسة قبل 03 أيام من انعقاد المجلس.

✓ أطلب تسليم الأوراق الخاصة بالمجلس قبل اتخاذ قراري بالتصويت بثلاثة أيام وهي فترة جيدة.

✓ أطرح أسئلة خاصة بقضايا غير واضحة قبل اتخاذ قرار بشأن التصويت، حضوري اجتماعات المجلس بصفة منتظمة، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة لها، حيث أن القانون الشركة ينص على أن 03 غيابات في سنة تعني الاقصاء.

✓ أحاول قدر الإمكان أن تكون مشاركتي ايجابية عند حضوري اجتماعات المجلس دائما ما أطلب، بل أصر، على أن يتم النظر في كافة الأمور المعروضة على المجلس وفقا لجدول معين.

✓ في الغالب ما أساهم في وضع استراتيجية الشركة والموافقة عليها أشرك في تشكيل ووضع السياسات الرئيسية اللازمة لاتباع الاستراتيجية.

✓ أقوم بمراقبة وتقييم أداء الشركة، وأحاول فهم كافة تقارير التقييم المقدمة سواء من مراقب التسيير أو من المدقق الداخلي أقوم بمسؤوليتي في تقييم أداء كبار الموظفين، الذي يجري تعيينهم لأول مرة او يجري تجديد خدمتهم من قبل مجلس الإدارة.

✓ أطلب استيفاء المتطلبات اللائحية والقانونية في المقترحات الرئيسية التي تقدم إلى المجلس؟

✓ أراعي السرية عن طريق الالتزام بقواعد الإفصاح (أيأن لا يتم الإفصاح لأي شخص آخر عن أية معلومات يتم حصولي عليها بصفتي عضوا بمجلس الإدارة بدون موافقة أو ترخيص من مجلس الإدارة).

س6: هل مجلس إدارتنا يعمل بشكل جماعي فعلا، وهل يعمل بهذا الشكل في مواجهة أي عضو مجلس

إدارة يدعي لنفسه أو لنفسها سلطة اتخاذ القرارات بدون الاستفادة من آراء الأعضاء الآخرين؟

التقييم: 08/10 (نعم، لكن توجد بعض الحالات).

س7: هل يقوم المجلس بتحديد أنواع التقارير التي تقدم إليه، وهل تتبع في تقديم هذه التقارير دورة معينة أو بنمط منتظم في خلال السنة؟

التقييم: 08/10

س8: هل ترى أن التقارير المقدمة للمجلس تعتبر كافية ومناسبة للموضوع، وهل تخدم الغرض من ناحية قيام المديرين بواجباتهم ووظيفتهم الخاصة في الموافقة على استراتيجية الشركة والموافقة على السياسات الرئيسية لاتباع الاستراتيجية، إلى جانب الرقابة والاشراف؟

التقييم: 09/10

س9: لدينا الآن العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقا لما يتطلبه القانون؟ وهل نخطط الزيادة عددهم في إدارتنا؟

التقييم: 10/10 (المجلس يتكون من 09 أعضاء، عضوين يمثلون العمال التنفيذيين و 07 مستقلين، وهو عدد كاف لا نخطط للزيادة).

التحليل: حسب إجابة أحد أعضاء مجلس الإدارة، يتبين لنا أن عدد أعضاء المجلس يتناسب مع حجم الشركة، مع وجود عدد كاف من أعضاء المستقلين أي غير المشاركين في إدارة الشركة، وهذا ما يعني أن المجلس قادرا على ممارسة التفكير المستقل التي تعتبر أساسية للإشراف والإدارة.

س10: هل نقوم بالاطلاع على تقارير المراجعة بالعناية والاهتمام الواجبين؟ ونسأل عن النقاط التي تتضمن اتخاذ إجراءات معينة ونطلب قيام مجلس الإدارة بالنظر فيها واتخاذ القرار.

التقييم: 10/10 (بكل تأكيد، يقوم السكرتير بجمع التقارير من تقرير مراقب التسيير وتقرير المدقق الداخلي، ليعرضها على المدير حتى يقوم بإعطاء تعليمات للمسؤولين ونأمرهم بمتابعة تنفيذها).

التحليل: لا بد على المدير التنفيذي أن يشرف ويتابع موظفين إدارته، لأنه هو المسؤول عنهم، سيتعرض للمساءلة والمحاسبة عن هذه المسؤولية أمام مجلس الإدارة.

س11: هل لدى مجلس الإدارة التزام واضح بسياسة مكتوبة بشأن؟

✓ زيادة قيمة ما يملكه المساهمون في الأجل الطويل؟

✓ أمان واحترام لكافة مصالح المساهمين الآخرين؟

التقييم: 10/10 (نعم، الأمان والاحترام موجودان لكافة مصالح المساهمين).

س12: هل يقوم مجلس الإدارة بوضع فلسفة ورسالة الشركة، وهل يقوم بمراجعتها وتحديثها دورياً؟

التقييم: 05/10 (نوعاً ما).

س13: هل يقوم مجلس الإدارة بوضع ومراجعة خطط أعمال الشركة واستراتيجياته سنوياً، ومراجعة

الأهداف والخطط والإجراءات المالية للشركة؟

التقييم: 10/10 (نعم، ويقوم أيضاً بمراقبة أداء الشركة في مواجهة استراتيجياتها وخطط عملها، ومن

ناحية أهدافها المالية وخطط التشغيل بشكل منتظم).

س14: هل يضم مجلس الإدارة النواحي غير المالية ووظائفه الإشرافية؟

التقييم: 07/10 (نعم، لكن نركز على النواحي المالية أكثر).

س15: هل لدى مجلس الإدارة نظام لتقييم الأداء؟

التقييم: 10/10 (نعم، يتم تقييم الأداء من خلال مراقبة رقم الأعمال، القيمة المضافة والنتائج).

التحليل: أداء المؤسسة لا يعتمد كلياً على مراقبة رقم الأعمال، القيمة المضافة والنتائج الخام. كذلك

يعتمد بشكل جزئي على العلاقة الجيدة مع أصحاب المصالح (زيادة الحصة السوقية) لهذا الهدف يتم تطبيق

حوكمة الشركات داخل المؤسسة.

س16: هل لدى مجلس الإدارة خطة لتداول المناصب في المجلس وفي الإدارة العليا؟

التقييم: 01 / 10 (لا توجد).

س17: هل يقوم مجلس الإدارة بمراجعة كافة العمليات المادية التي لا تدخل ضمن الأعمال العادية

للشركة؟

التقييم: 10/10 (نعم).

س18: لدى مجلس الإدارة لجنة مراجعة؟.

التقييم: 01/10 (مجلس الإدارة ليس لديه لجنة مراجعة).

التحليل: مجلس الإدارة لا يحتوي على لجنة المراجعة وهذا ما يعكس عدم فعاليته، حيث من المفروض أن لجنة المراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، تقوم باختيار المراجع الخارجي، وتتلقى التقارير من المراجع الخارجي مباشرة، وتشرف على عمل المراجع الداخلي، وكما تعمل على التأكد من اتخاذ وسلامة الإجراءات بشأن ملاحظات المراجعة.

س19: هل لدى مجلس الإدارة لجان أو لجان فرعية أخرى (للتزام أو للترشيحات أو لتحديد الأجور والمكافآت، أو ادارة المخاطر) مكونة بصفة رئيسية من أعضاء المجلس المستقلين بما يتضمن الأداء السليم والواجب للأعمال الرئيسية المجلس الإدارة؟

التقييم: 01/10 (لا توجد لدى مجلس الإدارة لجان فرعية أخرى).

س20: هل تتم معاملة كافة المستثمرين والمحليين الماليين معاملة متساوية فيما يتعلق بنشر المعلومات.

التقييم: 10/10

التحليل: هذا ما يعكس وجود افصاح عادل.

س21: هل هناك تحليل تفضيلي لأي انحراف عن الأهداف الإيرادات والأهداف الاستراتيجية التي سبق

إعلانها؟

التقييم: 09/10(نعم).

التحليل: لأنه من مهام مجلس الإدارة وضع استراتيجية لشركة و متابعه مدى تنفيذها و احداث التغييرات اللازمة في الوقت المناسب.

س22: هل لدى الشركة موقع على شبكة الإنترنت تنشر فيه البيانات المالية القوائم المالية والتقارير

المالية؟

التقييم: 01/10 (لا يوجد على شبكة الإنترنت).

التحليل: عدم وجود موقع على شبكة الإنترنت يحد من درجة الإفصاح للشركة.

س23: هل يتم عقد اجتماعات تحليل بصفة منتظمة (كل ربع أو نصف سنه مثلا).

التقييم: 10/10 (كل نصف سنه) .

س24: هل تساير التقارير المستويات العالمية لشكل وإعداد التقارير؟

التقييم: 10/10.

التحليل: من خلال إجابة نستنتج أن التقارير التي تقوم الشركة بإعدادها تحتوي على معلومات ذات

جودة.

س25: هل التقرير الذي تم اعداده للاجتماع السنوي و التقرير الذي يليه عن الاجتماع السنوي يتضمنان

تفاصيل كافية لتمكين المحللين من تقييم الموقف المالي و غير المالي للشركة؟

التقييم: 09/10 (كل تأكيد).

س26: هل يجري تطبيق نظام دولي معترف به للمحاسبة والمراجعة يتفق مع المعايير المحاسبة الدولية؟

التقييم: 10/10 (نستخدم النظام المحاسبي المالي).

التحليل: تستخدم المؤسسة النظام المحاسبي المالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

س27: قيام الشركة بنشر تقارير تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية؟.

التقييم: 10/10 (نعم، تقوم الشركة بنشر تقارير نصف سنوية و سنوية، وفقا لنظام المالي المحاسبي الذي

نصوصه مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية).

2. تقييم مستوى جودة المعلومات المالية والمحاسبية في شركة "مطاحن الحضنة" في ظل تطبيق مبادئ

الحوكمة. (تحليل المقابلة)

ومن أجل توضيح ذلك سوف نقوم بإجراء مقارنة قصد التحقق من مدى توفر الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية.

أولاً: الملائمة. يمكننا القول أن المعلومات المالية والمحاسبية لشركة "مطاحن الحضنة" ملائمة إلى حد بعيد، وهذا التوفر:

أ. **الوقت المناسب:** يتم التصريح بالقوائم المالية لمصلحة الضرائب قبل 30 أبريل من تاريخ إقفال السنة المالية وكذا إرسالها إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب.

ب. **القدرة التنبؤية:** شركة "مطاحن الحضنة" تتشط في قطاع الحبوب وهو قطاع خالي من المخاطر، إذن يسهل التنبؤ بمستقبل الشركة بناء على نتائج السنة الماضية

ثانياً: الموثوقية. شركة "مطاحن الحضنة" تطبق النظام المالي المحاسبي في إعداد قوائمها المالية وهذا ما يضفي صبغة الموثوقية للمعلومات مالية ومحاسبية المنبثقة منها، بالإضافة إلى تقرير محافظ الحسابات لسنة 2015 الذي نصفه بالإيجابي من خلال فقرة إبداء الرأي حيث أكد فيها أن جميع الممارسات التسجيل أو معالجة محاسبية) كانت قانونية وتتسم بالشفافية وخالية من الأخطاء والتحيز وتعطي صورة صادقة عن الشركة.

كما أن الشركة تحتوي على ميثاق خاص بالمراجعة الداخلية (أصدرته الشركة الأم التي تتمثل في مجمع رياض سطيف) يزيد من موثوقية المعلومات المالية والمحاسبية للشركة.

ثالثاً: قابلية الفهم. القوائم المالية لشركة تتضمن ملحق يحتوي على جميع التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج وبالتالي المعلومات المالية والمحاسبية تتسم بالوضوح وسهولة الفهم.

رابعاً: قابلية المقارنة. نجد أن النظام المالي المحاسبي لسنتين ماليتين متتاليتين (ن) و (ن-1) إذ يجب أن توفر الكشوفات المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولات الأموال، جدول تدفقات الخزينة يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة (أنظر الملحق رقم 3-2)،

وبالتالي القوائم المالية لشركة "مطاحن الحضنة" تتسم بخاصية قابلية المقارنة.

خامساً: الثبات بما أن الشركة تطبق النظام المالي المحاسبي فإن هنالك ثبات في المعالجة المحاسبية للحسابات بالإضافة إلى أن كل من محافظ الحسابات والمحاسب لم يشر إلى تغيير في طريقة معالجة المحاسبية لأي حساب من حسابات الميزانية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي الذي تم إسقاطه على شركة "مطاحن الحضنة" بالمسيلة فيما يتعلق بأثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، وجدنا أن الشركة باعتبارها شركة مساهمة ذات رؤوس أموال عمومية تكتفي بتفعيل المراجعة التي تعتبر آلية من آليات الحوكمة التي تعمل على رفع جودة المعلومات المالية في قوائمها المالية لتستفيد منها مصلحة الضرائب والإدارة العليا على مستوى شركة الأم والشركة القابضة مجمع AGRODIV.

الخبثاتمة

خاتمة:

لقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مسألة مهمة جدا تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية وأهمية اتخاذ الحيطة والحذر فيما يخص نوعية المعلومات المفصح عنها، وكان لابد من البحث عن وسيلة التغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

لذا تناول موضوع هذا البحث دراسة وتحليل لأهم جوانب الإطار الفكري لحوكمة الشركات مبادئها وأبعادها التنظيمية، كما تم التطرق بالدراسة إلى جودة المعلومة المحاسبية وعلاقتها بحوكمة الشركات وانعكاسات الأخيرة على جودة ودقة المعلومة ومدى التحقق الفعلي لجودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق حوكمة الشركات.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

وتؤدي حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة الشركات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

وتعد المعلومة المحاسبية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالمعلومة المحاسبية في ظل حوكمة الشركات تصبح أكثر شفافية ومصداقية وتكون ذات جودة عالية.

ومن خلال دراستنا التطبيقية توصلنا إلى ما يلي:

- أن الشركات وكذا محافظي الحسابات يسعون للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم.

▪ التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تطوير الإفصاح المحاسبي، حيث تقصح الشركات عن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية والنصف السنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية وشفافية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

والتي أثبتنا صحتها وهذا من خلال الدراسة النظرية التي توصلنا فيها إلى أنه نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية المشتركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات، لذا كانت الحاجة إلى مبادئ حوكمة الشركات لمعالجة هذه التعارضات وضمان كافة الحقوق والواجبات لكل الأطراف وبالتالي نستطيع توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات محاسبية على درجة من الجودة والمصداقية، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: تمثل حوكمة الشركات مجموعة القواعد و القوانين و النظم التي تحكم و تنظم العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المؤسسة و محيطها الاقتصادي و الاجتماعي و التي تهدف إلى تفعيل مختلف مستويات الأداء في المؤسسة، من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ و الآليات التي نصت عليها مختلف الهيئات الدولية، ولا يتوقف تطبيق حوكمة الشركات على مجموعة القواعد والقوانين والنظم بل يتعداه إلى الجوانب الأخلاقية للأشخاص ذوي العلاقة من مجلس الإدارة والموظفين والمساهمين والدائنين.

الفرضية الثانية: يمكن القول بان هناك ارتباطا وثيقا بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية، وبالتالي توفير الموثوقية في المعلومات المحاسبية المنتجة والموزعة، وبحيث أن مبادئ إجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومة المحاسبية.

وتعمل حوكمة الشركات على تحقيق مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال آلياتها وأهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة، فمن خلال الشق النظري تحققت هذه الفرضية

وذلك لان مجموع الآليات من مراجعة داخلية ومراجعة خارجية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة كلها تعمل على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية خاصة في ظل الالتزام بمبادئ الحوكمة و إجراءاتها.

الفرضية الثالثة: فمن خلال الفصل التطبيقي نجد أن هذه الفرضية تتحقق إذ تبين بأن شركة مطاجن الحضنة بالمسيلة تسعى إلى التطبيق والالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وهذا لإضفاء المصداقية والشفافية لدى الأطراف ذات العلاقة مع الشركة ورعاية مصالحهم، وهذا لا ينعكس كذلك على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لشركة مطاجن الحضنة بالمسيلة وهذا من خلال إفصاح الشركة عن المعلومات المحاسبية والمالية من خلال عدة قنوات. وهذا بدوره ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية للشركة بالإيجاب.

التوصيات:

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فسوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها.
- استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.
- تعزيز الآليات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركات.

آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لحدثة الموضوع في الجزائر فقد حاولنا بدراسة تطبيقية على إحدى الشركات الجزائرية، وعليه يمكن اقتراح المواضيع المهمة والتي يمكن دراستها مستقبلا و منها:

- دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية.
- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء.
- إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و تفعيل السوق المالية الجزائرية.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. حسين القاضي ، توفيق مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة عمان، الأردن .
2. سالم بن سالم حميد الفليتي، **حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان**، دار أسامة ، الأردن ، 2010 .
3. صلاح الدين حسين السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكاتب الحديث، مصر، 2011 .
4. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصاريف)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008 .
5. طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن، 2010.
6. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991
7. عبد الصبور عبد القوي علي مصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات**، القانون والاقتصاد، الرياض، 2012.
8. قاسم محسن ابراهيم الحبيطي ، زياد هاشم يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003.
9. محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
10. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.
11. مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ؛ مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، 2011.
12. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
13. يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

ثانيا: المذكرات والأطروحات الجامعية

1. عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، بغداد، 1998 .
2. أسماء سلمان، زنان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002
3. العابدي دلال ، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 .
4. أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2006 .
5. حامدي علي ، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية آريس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
6. طلحة أحمد، أثر تطبيق حوكمة الشركات على المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المالية والبنوك، جامعة عمار تليجي، الأغواط، الجزائر، 2011-2012.
7. بوطمينة إبراهيم، دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 .
8. بسمة موم وآخرون، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، الجزائر ، 2020-2021 .
9. بوقدم رضا وقنون أحمد، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2017-2018 .
10. حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2016-2017.
11. صحراوي زينب ديلمي أمينة، الحوكمة كآلية لتحسين الأداء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ، سنة 2016-2017 .

12. نويوة ثامر، مومو عزالدين، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف مسيلة ،2018-2019 .

ثالثا: المجالات

1. حسن يريقي علي عبد الصمد عمر ، واقع حوكمة الشركات في الجزائر وسبل تفعيلها ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد03، العدد02، جامعة يحي فارس ، المدية، الجزائر .
 2. طالب عبد العزيز بن مداني محمد ، مساهمة حوكمة الشركات في تحسين القوائم المالية ، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد2 ، الجزائر، 2022 .
 3. العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بين الاقتصاد الإسلامي، العدد320، المجلد31، ربيع الأول 1432، 2011م.
 4. محمد لمين علوان ، مساعدة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 08، 2019 ، جامعة علي لونيس البلدية02 .
 5. مصطفى عقاري حكيمة بوسالمة، أثر تطبيق حوكمة الشركات علي جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد06، العدد09، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
 6. النعيمات، سعيد مخلد، بيان أثر المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الأردنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2012.
 7. هوام جمعة ، لعشوري نوال، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق، مداخلة بعنوان دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي.
 8. يحيى، زياد هاشم، وأيوب لقمان، مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهميته في المؤسسات الحكومية، مجلة تنمية الرافدين، العدد (48) جامعة الموصل، العراق، 1986.
 9. شوقي بورقبة، الحوكمة في المصارف الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، مركز الاقتصاد الإسلامي، 04 /11/ 2009 .
- ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1. CelineMichailiesco, Qualité del'informationcomptable, Manuscrit auteur, publié dans "Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit(2009).
2. Gup، Benton E.، Principle of Financial Management، John Wiley & Sons Inc.، New York، U.S.A، 1983 .

قائمة الملاحق

المقابلة:

- س1:** التزاما بقواعد الأمانة والإخلاص، هل احافظ على ولائي للشركة والذي في سبيل تحقيق أفضل ما في مصلحته، ومصلحة جميع المساهمين فيه أعمل على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة؟
- س2:** في قيامي بواجباتي المسندة إلي، هل أسترشد بحرفية وروح القانون إلى جانب القواعد الخلقية والمعنوية العالية؟
- س3:** هل لدي الاستعداد لتسجيل اعتراض في حالة تقديم اقتراح لا يتفق مع لوائح الشركة ومعايير الخلقية السامية؟
- س4:** هل أعمل على تجنب أي تعارض في المصالح بيني وبين الشركة؟ وإذا ما نشأ مثل هذا التعارض، هل أقوم بإتباع الإجراء العادي بالإمتاع وأغادر قاعة الاجتماعات؟ وإذا ما كان من المحتمل أن يستمر التعارض، فهل لدي الاستعداد للاستقالة؟
- س5:** هل أقوم بممارسة العناية الدقيقة اللازمة في ممارسة أعمالي كعضو مجلس إدارة؟ وكيف يتم ذلك؟
- س6:** هل مجلس إدارتنا يعمل بشكل جماعي فعلا، وهل يعمل بهذا الشكل في مواجهة أي عضو مجلس إدارة يدعي لنفسه أو لنفسها سلطة اتخاذ القرارات بدون الاستفادة من آراء الأعضاء الآخرين؟
- س7:** هل يقوم المجلس بتحديد أنواع التقارير التي تقدم إليه، وهل تتبع في تقديم هذه التقارير دورة معينة أو بنمط منتظم في خلال السنة؟
- س8:** هل ترى أن التقارير المقدمة للمجلس تعتبر كافية ومناسبة للموضوع، وهل تخدم الغرض من ناحية قيام المديرين بواجباتهم ووظيفتهم الخاصة في الموافقة على استراتيجية الشركة والموافقة على السياسات الرئيسية لاتباع الاستراتيجية، إلى جانب الرقابة والاشراف؟
- س9:** لدينا الآن العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وفقا لما يتطلبه القانون؟ وهل نخطط الزيادة عددهم في إدارتنا؟
- س10:** هل نقوم بالاطلاع على تقارير المراجعة بالعناية والاهتمام الواجبين؟ ونسأل عن النقاط التي تتضمن اتخاذ إجراءات معينة ونطلب قيام مجلس الإدارة بالنظر فيها واتخاذ القرار.
- س11:** هل لدى مجلس الإدارة التزام واضح بسياسة مكتوبة بشأن زيادة قيمة ما يملكه المساهمون في الأجل الطويل؟
- س12:** هل يقوم مجلس الإدارة بوضع فلسفة ورسالة الشركة، وهل يقوم بمراجعتها وتحديثها دوريا؟

س13: هل يقوم مجلس الإدارة بوضع ومراجعة خطط أعمال الشركة واستراتيجياته سنويا، ومراجعة الأهداف والخطط والإجراءات المالية للشركة؟

س14: هل يضم مجلس الإدارة النواحي غير المالية ووظائفه الاشرافية؟

س15: هل لدى مجلس الإدارة نظام لتقييم الأداء؟

س16: هل لدى مجلس الإدارة خطة لتداول المناصب في المجلس وفي الإدارة العليا؟

س17: هل يقوم مجلس الإدارة بمراجعة كافة العمليات المادية التي لا تدخل ضمن الأعمال العادية للشركة؟

س18: هل لدى مجلس الإدارة لجنة مراجعة؟

س19: هل لدى مجلس الإدارة لجان أو لجان فرعية أخرى (للتزام أو للترشيحات أو لتحديد الأجور والمكافآت، أو ادارة المخاطر) مكونة بصفة رئيسية من أعضاء المجلس المستقلين بما يتضمن الأداء السليم والواجب للأعمال الرئيسية المجلس الإدارة؟

س20: هل تتم معاملة كافة المستثمرين والمحليين الماليين معاملة متساوية فيما يتعلق بنشر المعلومات.

س21: هل هناك تحليل تفضيلي لأي انحراف عن الأهداف الإيرادات والأهداف الاستراتيجية التي سبق إعلانها؟

س22: هل لدى الشركة موقع على شبكة الإنترنت تنشر فيه البيانات المالية القوائم المالية والتقارير المالية؟

س23: هل يتم عقد اجتماعات تحليل بصفة منتظمة (كل ربع أو نصف سنة مثلا)؟

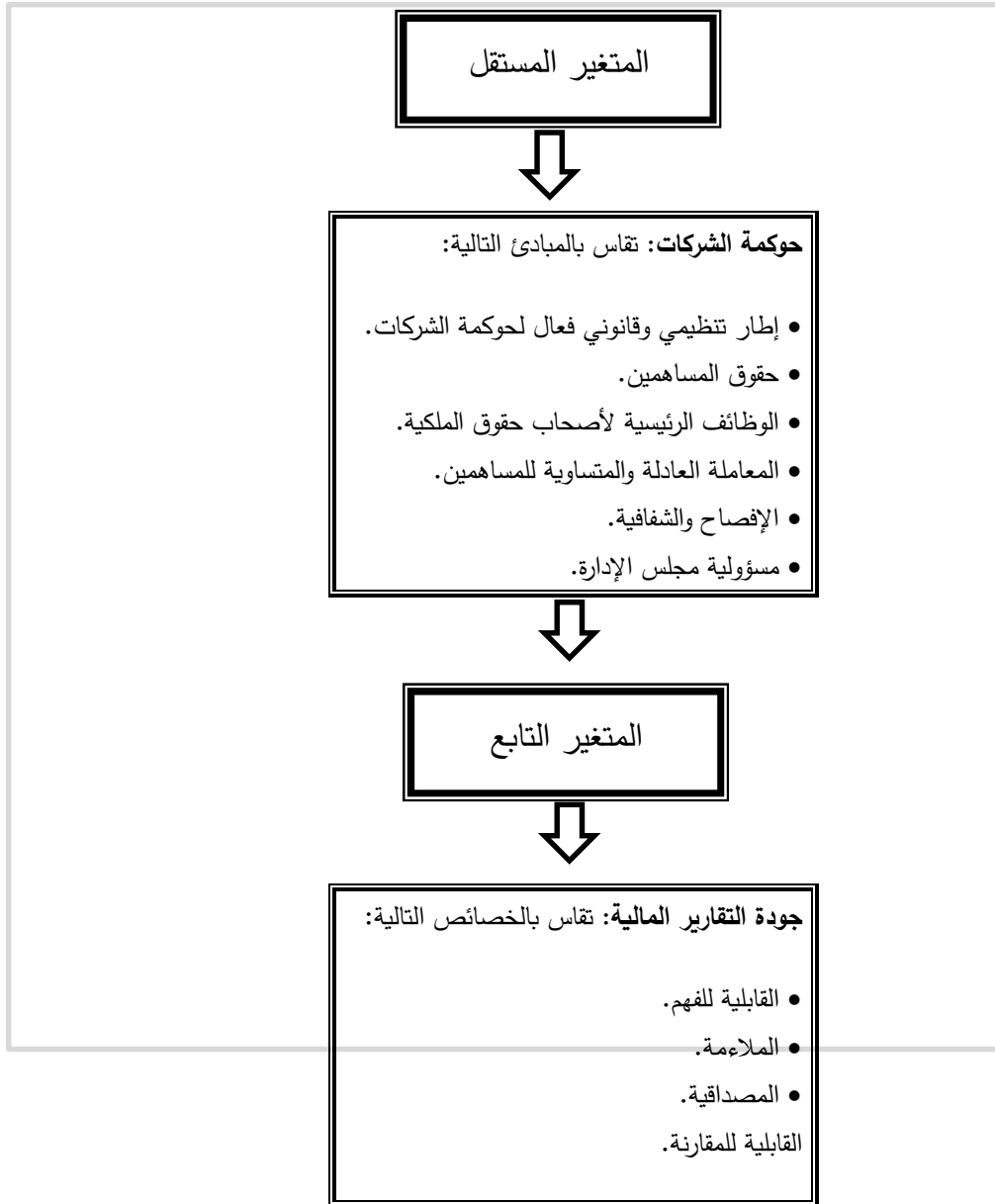
س24: هل تساير التقارير المستويات العالمية لشكل وإعداد التقارير؟

س25: هل التقرير الذي تم اعداده للاجتماع السنوي والتقرير الذي يليه عن الاجتماع السنوي يتضمنان تفاصيل كافية لتمكين المحللين من تقييم الموقف المالي وغير المالي للشركة؟

س26: هل يجري تطبيق نظام دولي معترف به للمحاسبة والمراجعة يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية؟

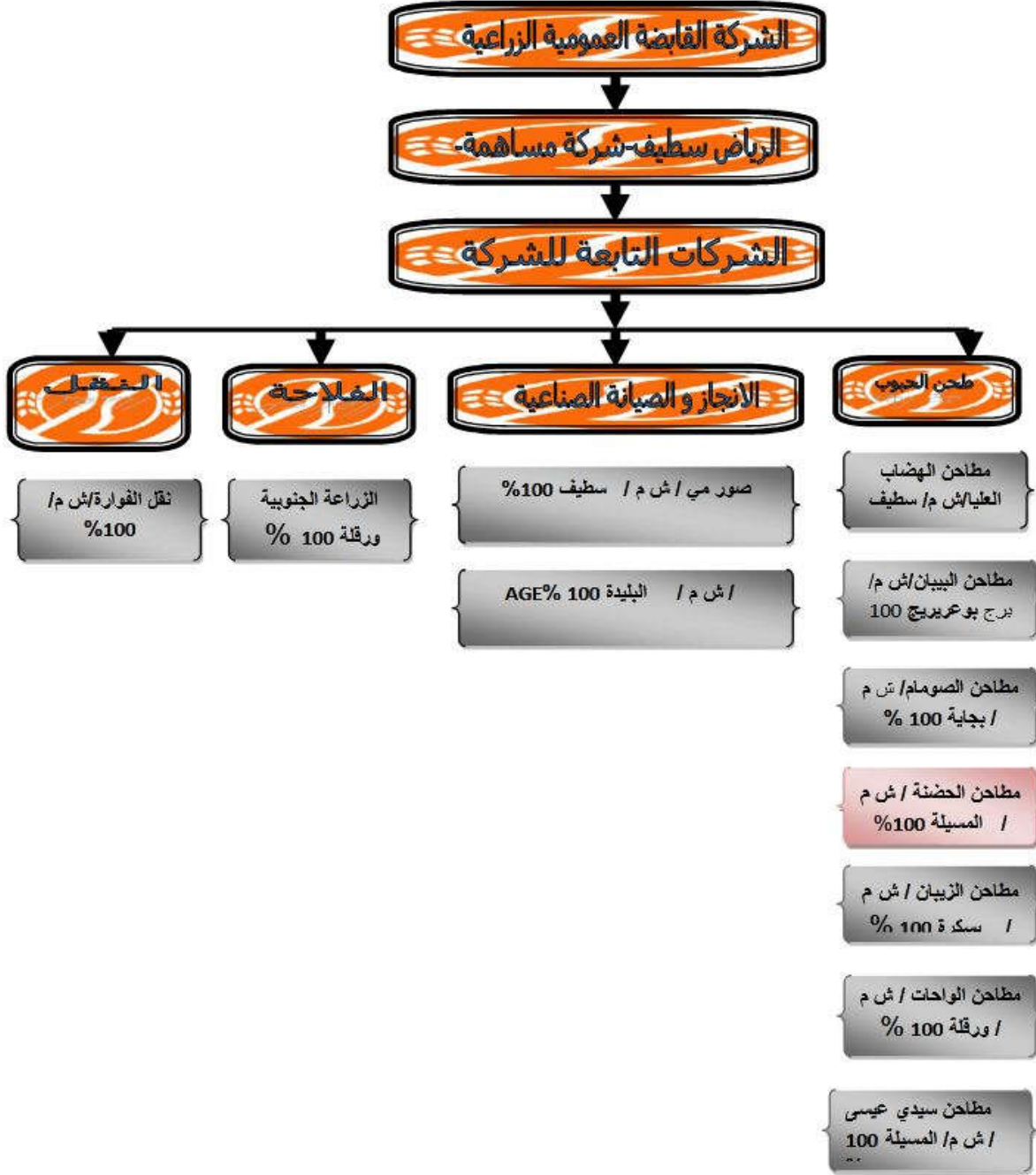
س27: قيام الشركة بنشر تقارير تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية؟

نموذج دراسة متغيرات الموضوع



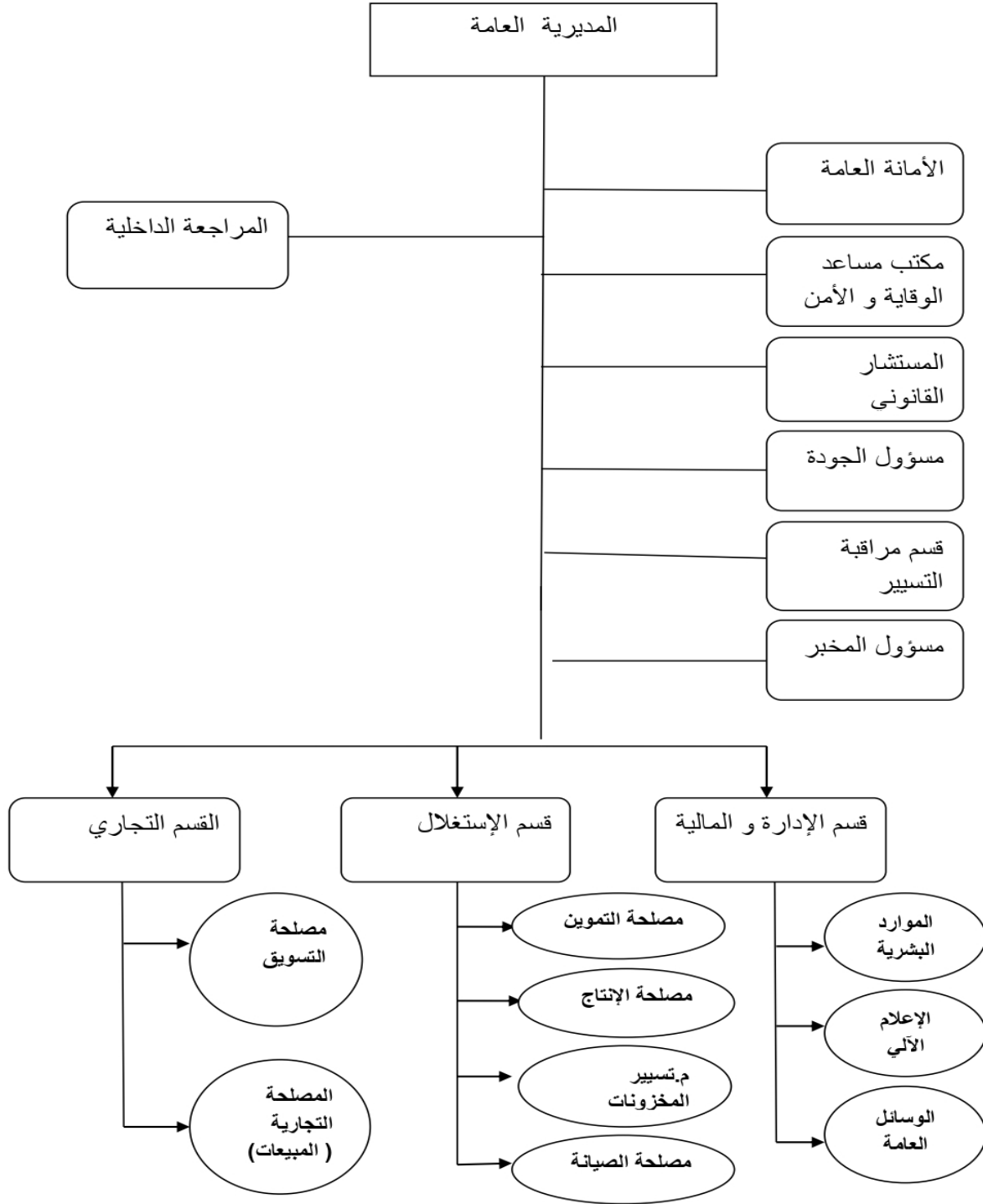
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجزء النظري

الهيكل التنظيمي " لرياض سطيف "



المصدر: مؤسسة رياض سطيف.

الهيكل التنظيمي لمطاحن الحنونة.



المصدر: مطاحن الحنونة - المسيلة.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق جملة من المبادئ والآليات الخاصة بحوكمة الشركات بالشكل السليم والفعال، وذلك كي تؤدي الغرض المرجو منها ألا وهو جودة المعلومات، التي تعد عاملاً أساسياً في اتخاذ القرارات لمستخدميها.

وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على أداة المقابلة في جمع البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات الحوكمة المطبقة بالشركة (مطاحن الحضنة) ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، مطاحن الحضنة.

Abstract:

This study aims to highlight the role of corporate governance in achieving the quality of accounting information through the application of a set of principles and mechanisms for corporate governance in a proper and effective manner, in order to perform the desired purpose, which is the quality of information, which is a key factor in making decisions for its users.

In light of the nature of this study and the objectives it seeks to achieve, the descriptive and analytical approach was used based on the corresponding tool in data collection, and the study found a close and positive link between the governance mechanisms applied in the company (brood hodna) and the level of quality in accounting information.

Keywords: corporate governance, quality of accounting information, brood hodna.